الأمم المتحدة

A/73/PV.36

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٣٦

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرة المتصلة بمجلس الأمن

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): إن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن تناولتها الجمعية العامة لأكثر من عقدين من الزمن. ومع ذلك، على الرغم من جهودنا، لا يزال يتعين علينا التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح هذه الهيئة، التي لا غنى عنها للأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف. ووفقا للولاية التي أنيطت بي، أود أن أعلن أسماء الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذا الموضوع في هذه الدورة. لقد أعدت تعيين السفيرة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة التي كانت تشغل هذه الوظيفة في الدورة السابقة، كما عينت السفير كريستيان براون، الممثل الدائم لكسمبرغ، رئيسا مشاركا. وإنني على ثقة من أن الدول الأعضاء ستقدم تعاونها الكامل لمساعدتهما في أداء مهامهما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لعمل اللذين قاما بالدورين في الدورة السابقة، السفيرة لانا زكي نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، التي ذكرتها سابقا، والسفير كاها إمنادزه، ممثل جورجيا. وأعرب عن تقديري العميق لجهودهما وعملهما.

وهناك اقتناع فيما بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وفي الواقع، خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، أكد ما لا يقل عن ٨٠ من زعماء العالم على هذه النقطة. ومن أجل تحقيق نتائج ملموسة في تلك العملية، لا شك في أن توفر الإرادة السياسية ضرورية. وموقفي بشأن هذا الموضوع واضح جدا: فقد كررت في مناسبات عديدة أنه يجب على مجلس الأمن أن يتكيف مع الحقائق السياسية الجديدة. إن إصلاح مجلس الأمن أمر هام، ليس بالنسبة للدول الأعضاء فحسب، لكن أيضا لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها. ولا شك في أن وجود مجلس يتمتع بقدر أكبر من التمثيل والكفاءة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والشفافية يعزز مشروعية قراراته وتسريع تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيعزز تعددية الأطراف والإسهام في الجهود لتحقيق نظام حوكمة عالمية أكثر ديمقراطية وفعالية.

حال تولي منصبي كرئيسة للجمعية العامة، تعهدت بدعمي الكامل لعملية إصلاح مجلس الأمن، انسجاما مع الحاجة الملحة التي حددتها الدول الأعضاء. أود أن أشدد على أن هذه العملية هي في أيدي الدول الأعضاء. ونظرا لأنها عملية شجعت عليها الدول الأعضاء، يمكنني أن أؤكد للجمعية أن دوري سيكون مرافقتها في هذا التحدي. ونظرا لتعقيد المسألة، من الضروري الدعوة إلى الحوار في جميع الأوقات، بجدية، ومع الاحترام وبروح من الانفتاح. يتيح الحوار دائما فرصة – مدخلا إلى التوصل إلى اتفاق. أشجع الدول الأعضاء على استكشاف المزيد من النهج العملية المناسبة تجاه أساليب العمل الملائمة التي تنهض بإصلاح المجلس، ولا سيما في المجالات حيث لا تزال هناك اختلافات كبيرة.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن تمثل بلا شك تحد معقد وترتبط ارتباطا وثيقا بإحدى الركائز الرئيسية لمنظمتنا – ركيزة السلام والأمن الدوليين. ولعلها إحدى المسائل التي تتطلب أفضل المهارات الدبلوماسية لدينا. إن الدعوات إلى المزيد من الشفافية والمساءلة والكفاءة في إجراءات مجلس الأمن حقيقة واقعة. وإنني على ثقة من أن الدول الأعضاء ستواصل تكريس أفضل الجهود لإيجاد الاستجابات الملائمة لتلك التحديات. وأكرر التزامي بدعمها في السعي بطريقة محايدة وموضوعية ومنفتحة، وبالتالي النهوض بطموحاتنا المشتركة لإصلاح مجلس الأمن وتحسين نوعية وكفاءة عمله.

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف بإلقاء بيان باسم المجموعة العربية بشأن البند ١٢٤ من جدول الأعمال الخاص بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ويطيب لي في البداية أن انقل لكم دعم المجموعة العربية لجهودكم في إدارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، ولا سيما بشأن البند محل نقاشنا اليوم والذي يحظى بأهمية خاصة لدى كافة الدول الأعضاء وفي مقدمتها المجموعة العربية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لممثلة الإمارات العربية المتحدة، السفيرة لانا نسيبة، ولممثل جورجيا الدائم، السفير كاها إمنادزه، على الجهود المقدرة التي قاموا بها في رئاسة المفاوضات خلال الدورة الماضية.

في الوقت الذي تشهد فيه الأمم المتحدة عمليات متعددة للإصلاح، لتعزيز دورها وتمكينها من مواجهة ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متعاظمة، فإن مسألة إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل في عضويته تعد أحد الركائز الأساسية لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وهو ما يجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، وهو الجهة المنوط بها رعاية السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ليصبح أكثر قدرة وفعالية على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، في إطار أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية.

فبعد مرور أكثر من عقدين على المناقشات الرامية لتوسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله، تخللتها العديد من المبادرات والمواقف من قبل عدد من الدول ومجموعات الدول، بما فيها المجموعة العربية، فإنه بات من الأهمية الدفع بعملية إصلاح مجلس الأمن من خلال التوصل إلى حلول توافقية، تحظى بقبول واسع بين الدول الأعضاء، ودون أن يعني ذلك التسرع في وضع سقف زمني قد يعرقل التوصل إلى حل شامل وحقيقي لعملية الإصلاح.

وفي هذا الصدد تجدد المجموعة العربية تأكيدها على أن المفاوضات الحكومية في إطار الجمعية العامة، هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن، وفقا

لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي تم اعتماده بتوافق الآراء ووضع أسس عملية للمفاوضات. كما تؤكد المجموعة العربية على ترابط جميع الموضوعات التفاوضية الخمس الرئيسية، وتمتعها بعناصر مشتركة، مما يستوجب التعامل معها بأسلوب يحافظ على هذا الترابط ويحقق الإصلاح الشامل للمجلس.

تؤكد المجموعة العربية على موقفها الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة، وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء، فأمامنا عدة تحديات خاصة بمسألة إصلاح مجلس الأمن، ومن أبرزها حق النقض ”الفيتو“، الذي ساهم التعسف في استخدامه من قبل بعض الدول الخمس دائمة العضوية في حالات عديدة، في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن. كما أدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته، واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وقد عكس استخدام حق الفيتو من جانب الدول دائمة العضوية على مدار السنوات الماضية، حرص هذه الدول على الدفاع به عن مصالحها الوطنية أو مصالح حلفائها. ولا يفوتني الإعراب عن الأسف، حيث أن الغالبية العظمى من المرات التي تم استخدام الفيتو فيها لا سيما خلال العقود الثلاث الأخيرة، كانت في قضايا تخص المنطقة العربية.

كذلك، فإن الهدف الرئيسي والأشمل لعملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، هو ضمان أن تكون كافة المجموعات الجغرافية والإقليمية ممثلة بشكل عادل ومناسب في عضوية مجلس الأمن الموسع. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أن المجموعة العربية تمثل نحو ٣٥٠ مليون نسمة، وتضم في عضويتها ٢٢ دولة بما يمثل قرابة ١٢ في المائة من العضوية العامة للأمم المتحدة. فضلا عن ذلك فإن جانب كبير من أعمال المجلس والقضايا المطروحة على جدول أعماله تتعلق بالمنطقة العربية، وهو ما يستدعي تمثيل عربي عادل ومتناسب في مجلس الأمن الموسع، بما يضمن طرح وجهة النظر العربية في أعمال المجلس، والحفاظ على مصداقية أعماله ومشروعية قراراته.

ومن ثم، فإن موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن، هو المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس. بالإضافة إلى ذلك فإن عدالة التنفيذ تتطلب تمثيلا عربيا متناسبا في فئة المقاعد غير الدائمة في المجلس الموسع.

وأود في هذا الإطار التأكيد على ضرورة أن تعكس أية أوراق تصدر في إطار عملية المفاوضات مواقف كافة الدول والمجموعات بشكل دقيق، بما في ذلك موقف المجموعة العربية، ضمانا لأن تكون مواقف ومقترحات الدول هي أساس المفاوضات وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، وذلك حفاظا على مبدأ ملكية الدول الأعضاء للمفاوضات الحكومية.

من جهة أخرى، فقد بات من الضروري تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن لإضفاء مزيد من الفعالية والشفافية في عمله، ومن ثم يجب النظر في الاتفاق على قواعد إجراءات دائمة لمجلس الأمن بدلا من قواعد الإجراءات المؤقتة المعمول بها منذ عقود. كما يجب النظر في زيادة عدد الجلسات العامة لمجلس الأمن المفتوحة لجميع الأعضاء بالإضافة إلى إيجاد دور للدول المعنية في المسائل التي يناقشها المجلس في عملية صنع القرارات، على أن توفر هذه الجلسات فرصا حقيقية لإسهام الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في النقاش الدائر في المجلس، والتقليل من عقد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية إلى الحد الأدنى الذي يجعل عقدها هو الاستثناء وليس القاعدة وفقا للائحة الإجراءات. فضلا عن إتاحة القرارات والبيانات التي ينظرها مجلس الأمن والتشاور مع الدول المعنية ومشاركتها في المناقشات حول المسائل التي تخصها بمجلس الأمن وفقا للمادة

٣١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة العربية، الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن واللجان المنبثقة عنه إلى توفير معلومات وافية عن أنشطتها إلى أعضاء الأمم المتحدة وتؤكد ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن التزاما دقيقا بحدود ولايته المنصوص عليها في الميثاق. إن المجموعة العربية رحبت بما تم إحرازه من تقدم خلال الدورات الماضية على صعيد تحديد العناصر المشتركة بين مواقف ومقترحات الدول وكذلك تحديد مساحات الاختلاف التي تستدعي المزيد من النقاش، وقد عكست هذه الجهود وجود العديد من عناصر الاتفاق بين مواقف الدول والمجموعات المختلفة فيما يتعلق بالمسائل التفاوضية الخمس كما أنها أوضحت في الوقت ذاته وجود العديد من نقاط الاختلاف الجوهرية التي تحمل تباينا في وجهات النظر. وبالتالي، فإن إحراز تقدم يستلزم مواصلة النقاش في أجواء إيجابية بهدف تقريب وجهات النظر لإيجاد أرضية مشتركة للتوافق حول حل يحظى بأوسع قبول سياسي ويحقق الإصلاح الحقيقي والشامل المرجو لمجلس الأمن.

وختاما، تؤكد المجموعة العربية عزمها مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية في الجولة القادمة للمفاوضات الحكومية وانفتاحها على التشاور مع جميع المجموعات التفاوضية الأخرى بهدف التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن في إطار من الشفافية والروح البناءة.

السيد كاي – كاي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

نشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم بشأن البند ١٢٤ من جدول الأعمال، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. ونحيط علما بملاحظاتك الافتتاحية، سيدتي، ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق تقدم فيما يخص هذه المسألة الهامة للغاية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئك، سيدتي، مرة أخرى على انتخابك رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونتطلع إلى العمل معك ومع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما نود أن نشكر الرئيسين المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرين كاها إمنادزه ولانا زكي نسيبة، الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، على الترتيب، على قيادتهما للعملية خلال الدورة الثانية والسبعين. ونتطلع إلى العمل مع الرئيسين المشاركين الجديدين، اللذين تمت تسميتهما هذا الصباح، السفيرين لانا زكي نسيبة وكريستيان براون، لتوجيه عملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة الثالثة والسبعين.

لا تزال أفريقيا مقتنعة بالحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، مما سيسهم إسهاما كبيرا في دعم مبادئ وأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة من أجل بلوغ عالم أكثر إنصافا يقوم على أساس العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي. وتحقيقا لتلك الغاية، نبقى صادقين ومخلصين للمقرر ٥٥٧/٦٢ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بشأن مجمل القضايا الخمس، مع مراعاة ترابطها. ولذلك نرفض أي نهج تدريجي انتقائي يتناقض مع روح الإصلاح الشامل وينتهكها.

وقد أكد رئيس سيراليون، السيد جوليوس مادا بيو، بصفته منسق لجنة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات العشر، المعنيين بإصلاح الأمم المتحدة، مجددا خلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر، شواغل أفريقيا بشأن عدم اعتماد الجمعية العامة المستمر لتدابير تمكّن أفريقيا من تبوُّء مكانتها التي تليق بها في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أكرر بيان المنسق:

”لقد قطعت الجمعية تعهدا تاريخيا إبان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وكان تعهدا بتعزيز الأمم المتحدة بهدف تعزيز سلطتها وفعاليتها، فضلا عن قدرتها على التصدي بعالية ووفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه، لكافة التحديات التي يطرحها هذا العصر. لقد تحقق عدد من المكاسب، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان واعتماد القرارات بشان المسؤولية عن الحماية. وهي مكاسب جديرة بالثناء، ولكن الحاجة إلى الإصلاح ماسة وحتمية“. (A/73/PV.10، صفحة ٣٠)

ولذلك، فإن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن صارت أكثر إلحاحا وحتمية من أي وقت مضى. لقد أحرزنا على مر السنين بعض التقدم من خلال المشاركة المتزايدة في المفاوضات الحكومية الدولية. وقال رئيسنا في نفس الجلسة أيضا:

”وينبغي لنا أن نسعى إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتصحيح الظلم التاريخي الذي تكبدته على وجه التحديد القارة الأفريقية“.

”وتجبرنا الحقائق الجيوسياسية الراهنة على إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من أجل كفالة التمثيل العادل على صعيد جميع أجهزة الأمم المتحدة. فأفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. كما أنها ممثلة تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة. وعليه، تطالب أفريقيا بمقعدين دائمين بجميع حقوق الأعضاء الحاليين وامتيازاتهم، بما في ذلك حق النقض، وبمقعدين إضافيين غير دائمين، بوصف ذلك مسألة عدالة عامة والحق في يكون لها رأي متكافئ في عملية صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر في المنطقة الأفريقية. لقد حان الوقت لمعالجة دون مزيد من التأخير الظلم الطويل الأمد والاختلال الذي لا يزال قائما في التشكيل الراهن لمجلس الأمن“ (المرجع نفسه).

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ومن المهم أن نضع في الاعتبار أن ١,٢ بليون من سكان العالم البالغ عددهم ٧,٥ بليون نسمة هم أفارقة، يستمرون في الإسهام في الحفاظ على السلام والأمن العالميين. فحوالي ٧٠ في المائة من القرارات التي يتخذها مجلس الأمن تؤثر في نهاية المطاف على هؤلاء الأفارقة البالغ عددهم ١,٢ بليون نسمة. ولذلك، فإن ما يقرب من خُمس سكان العالم يتساءلون عن سبب استبعادهم من الفئة الدائمة لمجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم القضايا التي نوقشت في مجلس الأمن تتصل بأفريقيا، وفي ضوء ذلك، يجب أن تكون القارة في وضع يمكنها من المشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار في جميع هيئات الأمم المتحدة.

إن الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، معروف جيدا للجمعية العامة. ومع ذلك، أود إعادة التأكيد، لأغراض الوضوح والدقة، على أن أفريقيا تطالب بما لا يقل عن مقعدين دائمين مع كل ما تنطوي عليه العضوية الدائمة من صلاحيات وامتيازات، بما في ذلك حق النقض، وبخمسة مقاعد غير دائمة. وعلى الرغم من أن أفريقيا تعارض حق النقض من حيث المبدأ، فإنها ترى أنه ما دام قائما وكمسألة عدالة عامة، فإنه يجب أن يكون متاحا لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وما زالت مطالبتنا بالاستجابة الفورية للطلب الأفريقي بالتمثيل المنصف لأفريقيا في مجلس الأمن تحظى بدعم واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فقد سجل الرئيسان المشاركان السابقان للمفاوضات الحكومية الدولية في الوثيقة الختامية للدورة الثانية والسبعين أن الدول الأعضاء تُقر بالتطلعات المشروعة للبلدان الأفريقية إلى أداء دورها المستحق على الساحة العالمية.

ويزيد ذلك التطور من تعزيز مصداقية الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن وقابليته للاستمرار. وهو لا يعزز الدعم الواسع النطاق الذي لا يزال موقفنا يحظى به فحسب، بل إنه يدل كذلك على استمرار عدم وجود اعتراض على الموقف الأفريقي الموحد المتمثل في مطالبة القارة بتصحيح الظلم التاريخي الناجم عن عدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة وتمثيلها تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. وذلك تطور مُرحب به وسنواصل الاستفادة منه حتى نحقق إصلاحا يعترف بأفريقيا ويمنح أفريقيا مكانها المستحق في الحوكمة العالمية في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال التباينات في المواقف المختلفة للدول الأعضاء ومجموعات المصالح بشأن نماذج الإصلاح، فضلا عن الاختلافات المتعلقة بالمسائل الإجرائية، تشكل تحديا أمام إحراز تقدم بصفة عامة في الجهود الرامية إلى بناء توافق في الآراء بشأن جميع المجموعات الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية. وقد مثلت ورقة الرئيسين المشاركين، المعنونة ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر“، التي عممها رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في ١٤ حزيران/يونيه، خطوة طيبة في تحديد القواسم المشتركة التي يمكن أن توحد الدول الأعضاء من أجل تحقيق توافق في الآراء. غير أن الورقة لم تعبر عن الموقف الأفريقي الموحد على نحو كاف ودقيق. وشكل اتخاذ الجمعية العامة في ٢٩ حزيران/يونيه لمقرر تقني بتوافق الآراء يدعو، في جملة أمور، إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات الحكومية الدولية في جلسة عامة غير رسمية خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، دلالة مهمة أخرى على القبول بالمفاوضات الحكومية الدولية بوصفها المنتدى المناسب للاستمرار في مناقشة إصلاح مجلس الأمن.

ونحن نتطلع، بغية تحقيق الرؤية الصريحة لقادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء في عملية منفتحة وشفافة وشاملة للجميع يقودها الأعضاء، بغية إحراز التقدم الذي من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية، وبالتالي يعزز شرعية قراراته. ومن ناحية أخرى، فإن الوضع الراهن يقوض مبادئ الإنصاف والشرعية والمساءلة والشفافية، التي تشكل قيما أساسية لتعددية الأطراف.

إن لدينا فرصة فريدة لإبقاء النظام الدولي على مسار تعددية الأطراف الدينامية والفعالة والديمقراطية التي يمكن أن تكفل دور الأمم المتحدة في قلب الحوكمة العالمية. ولا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء حقائق ظروفنا العالمية المتغيرة بسرعة. وستواصل أفريقيا الدعوة إلى تنفيذ إصلاح مجد من شأنه أن يجعل مجلس الأمن أكثر أهمية وتجاوبا في مواجهة التحديات العالمية الراهنة والناشئة، وستواصل تعزيز المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أعيد التأكيد على أن مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين ومقعدين إضافيين غير دائمين، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، توفر إطارا لتصحيح الظلم التاريخي الذي ما زالت القارة تعاني منه.

وختاما، تظل أفريقيا ملتزمة بإجراء إصلاح شامل، على النحو المنصوص عليه في المقرر ٥٥٧/٦٢ وغيره من مقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وسنظل مستعدين للعمل مع جميع الدول الأعضاء في التماس الدعم للموقف الأفريقي الموحد.

السيد تن – باو (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول ال١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، باعتباره إسهامنا في مناقشة اليوم بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

في البداية، تود الجماعة الكاريبية أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، السفيرين كاها إمنادزه ولانا زكي نسيبة، على التوالي، على قيادتهما الممتازة للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة

الثانية والسبعين. ويسرنا اختيار السفير نسيبة مرة أخرى كرئيسة مشاركة، الأمر الذي سيكفل قدرا من الاستمرارية في المفاوضات الحكومية الدولية، ونرحب بالسفير كريستيان براون، ممثل لكسمبرغ، رئيسا مشاركا. وستواصل الجماعة الكاريبية مشاركتها في المفاوضات الحكومية الدولية تحت إشراف الرئيسين المشاركين الجديدين.

تجتمع الجمعية العامة سنويا لمناقشة المسألة الحاسمة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ويلي تلك المناقشة مداولات في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. وقد قضت الدول الأعضاء ساعات طوال خلال السنوات الماضية تناقش هذه المسألة الهامة وتقدم العديد من المقترحات بشأن الطريقة التي يمكننا بها فعلا إصلاح المجلس. وبالنظر إلى استثماراتنا الكبيرة في ذلك في صورة وقت وموارد أخرى، من المؤسف للغاية عدم إحراز مزيد من التقدم بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن الهامة والطويلة الأمد. إن إحراز تقدم في أيدي الدول الأعضاء، وتعتقد الجماعة الكاريبية اعتقادا راسخا أنه إذا امتلك كل منا الإرادة السياسية للذهاب إلى أبعد مما وصلنا إليه حتى الآن، عندها يمكننا تحقيق تقدم.

وتشكل كل دورة تنتهي من دون تحقيق أي من الأهداف المتوخاة في عملية الإصلاح تذكيرا صارخا بأنه سيستمر تكريس الاختلالات القائمة في المجلس بالحفاظ على الوضع الراهن. وتشمل تلك الاختلالات استبعاد مناطق بأكملها – تحديدا أفريقيا ومنطقتي، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – من فئة العضوية الدائمة. وتعني إدامة تلك الاختلالات بشكل فعلي أن حوالي ٥٠ في المائة من الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة لا يزالون مستبعدين من العضوية الدائمة في أحد أجهزتها الرئيسية.

وكذلك يعني استمرار عدم التوازن ذاك أن تكوين مجلس الأمن لم يواكب التطور في عضوية المنظمة، وبالتالي يثير القلق إزاء طابعه التمثيلي. وفي الواقع، عندما أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، في عام ١٩٩٣، بغية النظر في المسائل المتصلة بإصلاح المجلس، استند قرارها إلى تسليمها

> ”بضرورة استعراض عضوية مجلس الأمن ... إزاء الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، ولا سيما من البلدان النامية، فضلا عن التغييرات التي طرأت على العلاقات الدولية“ (القرار ٢٦/٤٨ الفقرة الرابعة من الديباجة).

كما أن استمرار الوضع الراهن يعني أن مجلس الأمن لا يزال يضيع فرصة الاستفادة من وجهات نظر وخبرات هامة في عمله.

وكما تعلمون، سيدتي الرئيسة، فإن الجماعة الكاريبية تدعو إلى حضور مضمون للدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس. ونعتقد أن هذه المجموعة من الدول الأعضاء، بخبراتها الفريدة، لديها إسهامات هامة لتقديمها في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولكن، مع استمرار عدم إحراز تقدم بشأن الإصلاح، لم تحقق الدعوة التي أطلقتها الجماعة الكاريبية الهدف المنشود بعد.

وفي بيانكم قبل افتتاح الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين في ١٨ أيلول/سبتمبر، أشرتم عن حق إلى أن ”مجلس الأمن يجب أن يتأقلم مع الواقع السياسي الجديد“. والجماعة الكاريبية تؤيد هذا الرأي وتشير إلى أن الأمم المتحدة ما فتئت تؤكد على أهمية تعددية الأطراف والمشاركة المنصفة في صنع القرار. وعلى هذا الأساس، يجب إعادة هيكلة مجلس الأمن على نحو يتيح فرصا للمشاركة العادلة في مسائل السلم والأمن قيد نظر المجلس.

وإذ نقترب من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة، تغتنم الجماعة الكاريبية هذه الفرصة لتشاطر توقعاتها في المستقبل. أولا، نأمل في الاستمرارية والبناء على ما تم إنجازه بالفعل. ونعتقد أن ورقة العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر، التي جرى تعميمها في ١٤ حزيران/يونيه، ينبغي أن تكون أحد الأسس الرئيسية لعملنا خلال هذه الدورة. وعلى الرغم من أن الورقة تجسد العديد من وجهات النظر التي أُعرب عنها بشأن الركائز الخمس للمفاوضات، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لمواصلة بلورة مضمونها. وتؤكد الجماعة الكاريبية الحاجة إلى استجابات للرغبات التي تعرب عنها الدول الأعضاء، بروح من الشفافية، والحاجة إلى تجنب استبعاد الأفكار في أي تنقيحات للورقة.

ثانيا، تشدد الجماعة الكاريبية على أهمية احترام أصوات وآراء كل دولة عضو. إن إصلاح مجلس الأمن مسألة تتسم بحساسية خاصة، وهناك العديد من المواقف المتباينة بشأن عملية الإصلاح وجوهرها. مع ذلك، تعتقد الجماعة الكاريبية، كدول ذات سيادة، أن كل واحد منا يمكن أن يسهم بشكل مفيد في الحوار بشأن إصلاح مجلس الأمن. وينبغي التشجيع على المشاركة القصوى كوسيلة لتعزيز شرعية هذه العملية.

ثالثا وأخيرا، تأمل الجماعة الكاريبية في أن تحقق اجتماعات هذا العام بعض النتائج الملموسة والقابلة للتنفيذ. لقد استغرقنا سنوات عديدة في توضيح مواقفنا، والجماعة الكاريبية تأمل أن نجد سبيلا لتجاوز ذلك في الأشهر المقبلة.

ختاما، أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وأؤكد لكم التزام الجماعة الكاريبية الكامل بالإصلاح المبكر والعاجل لمجلس الأمن.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة من البلدان – تتألف في معظمها من دول صغيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ – التي تجمعها قضية مشتركة، ألا وهي الحاجة إلى إجراء إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

نشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة وعلى كلماتكم الملهمة. وتعتقد مجموعة L.69 أن انخراطكم المستمر في مسألة إصلاح مجلس الأمن أساسي لقدرتنا على المضي بالعملية قدما.

ونحن ممتنون أيضا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، وللرئيسين المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، سعادة السيدة لانا نسيبة وسعادة السيد كاها إمنادزه، اللذين قادا العملية بمهارة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الرئيسين المشاركين المعينين حديثا، سعادة السيدة لانا نسيبة وسعادة السيد كريستيان براون. ومجموعة L.69 على استعداد للعمل معهما على تعزيز المكاسب التي تحققت في الدورات السابقة والعمل صوب مفاوضات تستند إلى نص. ويمكنهما التعويل على دعمنا الكامل.

إن رعاية تلك العملية في عالم اليوم ليست بالمهمة السهلة. لقد انخرطنا في أكثر من ٢٥ عاما من المناقشة حول هذا الموضوع، وحافظنا عليه في جدول أعمال الجمعية العامة لأكثر من ٤٠ عاما. وأنتجنا مجلدات من الوثائق، وأدلينا بالعديد من البيانات، وفي مناسبات لا حصر لها – أعربنا عن رغبتنا في رؤية تعبيرات ملموسة عن الإرادة السياسية لمجلس الأمن بعد إصلاحه، وهو ما تبديه الدول الأعضاء كافة لسنوات عديدة. ومع ذلك، ما زلنا لا نملك نصا يُستند إليه في مفاوضاتنا. وخلال العامين الماضيين، سلطت مجموعة L.69 الضوء على حقيقة أن ما لا يقل عن ١٦٤ دولة عضو دعت إلى إجراء مفاوضات تستند إلى نص. وفي الدورة الماضية، أنتجت مجموعة L.69 دليلا يجمع وثائق هامة من ٢٥ عاما من المداولات حول إصلاح مجلس

الأمن. وعند القيام بذلك، كان دافعنا الحاجة إلى تسليط الضوء على حجم العمل والوقت والموارد الدبلوماسية والجهد المضني المبذول للنهوض بهذه العملية.

إن التزامنا المستمر بالإصلاح يكتسي أهمية خاصة في هذا الوقت. فالعالم يشهد انشقاقات في نسيج النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، الأمر الذي كشف النقاب عن الخلل الوظيفي والشلل الذي أصاب مجلس الأمن بشكل متزايد.

مع ذلك، هناك ترياق للداء الذي أصاب المجلس، الذي لا يزال عالقا في قبضة حُمى لا يستطيع تحطيمها. والعلاج يكمن في أيدينا، التي يجب أن تعمل من خلال الجهاز الحيوي لمنظمتنا، أي الجمعية العامة. هذا ما ينبغي أن يكون، حيث أن الجمعية العامة مكلفة بواجب التوصية،

”باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف، مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم“.

وإذ نستعد لدورتنا الحادية عشرة للمفاوضات الحكومية الدولية، نأمل أن تحمسنا لتعددية الأطراف والالتزام بتحقيق مجلس أمن جيد التنسيق والعمل سيبث في مداولاتنا الشعور بالأمل والحيوية اللازمين لجعل الأمم المتحدة كائنا مفعما بالحيوية والنشاط، منخرطا بشدة، يوما بعد يوم، في الوظيفة العملية لحل أسوأ المشاكل من خلال التعاون بين الأمم.

ولكن ماذا يمكننا أن نفعل لكي نجعل الأمم المتحدة منظمة دولية أفضل، إن لم يكن مثالية، بدءا من أبرز أجهزتها؟ أولا، جعل مجلس الأمن تمثيليا فعلا، بما في ذلك عن طريق توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة؛ ثانيا، بالوفاء بوعد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن الذي قطعه قادتنا في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ثالثا، ينبغي أن نظهر لشعوبنا أننا جادون في التزاماتنا بالانتقال من الأقوال إلى الأفعال؛ رابعا، تشكيل مجلس الأمن ليكون محفلا تفضي فيه المشاركة المتعددة الأطراف إلى السلم والأمن الدوليين الدائمين. وهذه النقطة الرابعة تكتسي أهمية خاصة في الوقت الذي نناقش سبل إعادة التأكيد على التزامنا بتعددية الأطراف. وفي هذا السياق، فإن الحراك في هذه العملية المتعثرة سيمثل تأكيد الالتزام بتعددية الأطراف.

وترى مجموعة L.69 أن الشفافية أساسية في دفع هذه العملية إلى الأمام. ونطلب إلى رئيس الجمعية العامة عقد جلسة عامة أخرى في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الدورة المستأنفة المقبلة لتيسير إجراء مزيد من المناقشات في جلسة مفتوحة. وتود مجموعة L.69 أن تطلب نشر الجدول الزمني لاجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في أقرب الآجال – ولكن، علينا أيضا أن نضمن عدم التقييد في خططنا بلا داع.

ونقترح في اتساق مع الحاجة إلى المزيد من الحوار فتح، الجدول الزمني لباب المفاوضات الحكومية الدولية بما يسمح بعقد أكبر عدد ممكن من الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، يجب علينا ألا نبدأ من الصفر، بل إن علينا أن نبدأ من حيث انتهينا، أي من الورقة التي ناقشناها خلال الدورة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية.

وأود قبل أن أختتم بياني، أن أشير إلى أننا قد حققنا بعض المكاسب على الرغم من بطء التقدم المحرز في هذا البند من جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، حظي الموقف الأفريقي المشترك خلال الدورة السابقة – الذي تؤيده أيضا مجموعة مشروع القرار L.69 – بتأييد ساحق خلال المفاوضات الحكومية الدولية. وعلاة على ذلك، تم العمل اللازم للاستفادة من الأوراق الصادرة عن الدورات السابقة، ونحن ملتزمون بتحقيق المزيد من التقدم هذا العام. وفي ذلك الصدد، تؤيد مجموعة مشروع القرار L.69 طلب المجموعة الأفريقية بأن يرد

موقفها بصورة أفضل في العناصر المشتركة المنقحة وورقة المسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها.

وستحل علينا قريبا الذكرى الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة. فلنرتق إلى مستوى هذا الحدث ونتغلب على أوجه قصورنا.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء مجموعة الأربعة – ألمانيا، البرازيل، اليابان وبلدي الهند. ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة السنوية بشأن مسألة لا تزال محورية لإصلاح هذه المنظمة. وكما قال الأمين العام السابق الراحل كوفي عنان، فإن ”أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن“ (A/61/1، الفقرة 161).

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، والرئيسين المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، سعادة السيدة لانا نسيبة وسعادة السيد كاها إمنادزه، لإسهامهم في تقدم هذه العملية الهامة. وقد تركوا لنا نتيجة يمكن البناء عليها. ونأمل منكم، سيدتي الرئيسة، وفريقكم أن تحملوا الراية التي سلمت إليكم بإحراز تقدم حقيقي خلال هذه الدورة أيضا. وننوه في ذلك السياق، بإعلانكم عن تعيين الرئيسين المشاركين للدورة الحالية، ونتطلع إلى بدء عملها في المضي قدما بهذه العملية.

وتُعتبر آراء مجموعة الأربعة بشأن إصلاح مجلس الأمن راسخة جدا. فالمجموعة تؤيد الإصلاح المبكر للمجلس، ونسعى إلى توسيع كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة العضوية لتعزيز شرعية المجلس وفعاليته وطابعه التمثيلي. ونعرب أيضا عن رغبتنا في تحسين أساليب عمله. ونحن مقتنعون بأن أغلبية واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتشاطر هذا الشعور بالتأكيد، بما في ذلك العديد من المجموعات التي تكلم ممثلون بالنيابة عنها قبلي، ألا وهي، المجموعة الأفريقية والجماعة الكاريبية ومجموعة الدول العربية، ومجموعة مشروع القرار L.69 وعدد كبير من الدول.

ومع أن العملية الحكومية الدولية ظلت مستمرة على مدى عقد من الزمن، فإننا لم نحرز سوى تقدم ضئيل جدا بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء على مر السنين. وسيصادف العام المقبل مرور ٤٠ عاما على طلب إدراج مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن على جدول أعمال الجمعية العامة.

ولا يسعنا في وقت ازدادت فيه التحديات القديمة للسلام والأمن في حين يزداد تنوع التهديدات الجديدة، تأخير إصلاح الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد كان التشديد على الإصلاح والتغيير موضوعا ثابتا في البيانات المقدمة خلال المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة. وفي العديد من المناقشات التي عقدت منذ ذلك الحين، تكرر الإعراب عن الرغبة في التغيير، بما في ذلك خلال المناقشة المفتوحة بشأن النهج المتعدد الأطراف في مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.8395).

ويتعين الآن ترجمة الأقوال إلى أفعال إذا أردنا أن نحقق تقدما يتسم بالمصداقية خلال الدورة الحالية. وقد حان الوقت بعد عقد من المناقشات، لتطبيع عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ويتعين علينا أن نشرع في المفاوضات بالطريقة نفسها، التي شرعنا بها في عمليات حكومية دولية أخرى. ويتعين اتخاذ خطوات معينة لكي يتحقق ذلك. وأود أن أسهب في ذلك الآن.

أولا، يجب علينا أن نبدأ من حيث وصلت إليه مداولاتنا في الدورة السابقة. ولدينا وثيقة كنا نواصل مناقشتها: وهي الورقة بشأن العناصر المشتركة المنقحة والمسائل التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث. ولسنا بحاجة إلى البدء مجددا في هذه

الدورة. بل يتعين علينا أن نبدأ مداولاتنا بتناول المسائل التي انتهينا إليها في تلك الورقة. ومن شأن الوثيقة التي اتخذت أساسا لمناقشاتنا السابقة أن تكون نقطة البداية للمضي قدما بطريقة مفتوحة وشفافة خلال هذه الدورة. ويتعين علينا إنجاز المهام التي لم نتمكن من إكمالها في الدورة السابقة لعدم توفر الوقت الكافي. ونود من جانبنا، بصفتنا مجموعة الأربعة، أن ترد على وجه الدقة العناصر الرئيسية لمواقف جميع المجموعات المشمولة في الورقة، على سبيل المثال الموقف الأفريقي المشترك الذي حظي بتأييد فئة كبيرة من مجموع الأعضاء.

ثانيا، يجب علينا السعي إلى تشجيع الحوار بدلا من عرقلته. ونرى أنه كلما كان هناك المزيد من الفرص للحوار، كلما ازدادت الفرص لإحراز التقدم. وإذ نأخذ بعض العناصر من قصص النجاح في الدورة السابقة، فإننا نقترح أن تبدأ مناقشاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، وألا تحدد أي مواعيد نهائية مصطنعة لإنهاء المناقشات قبل الأوان في حزيران/يونيه. فقد ساعد استمرار الحوار، على سبيل المثال، على تسوية الخلافات والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالصحة العالمية في نهاية الدورة الثانية والسبعين.

ثالثا، يجب إجراء المفاوضات الحكومية الدولية في إطار النظام الداخلي العادي، شأنها شأن جميع العمليات الأخرى للجمعية العامة. فنحن نؤدي عملنا في إطار الجمعية العامة من خلال المفاوضات القائمة على الأخذ والعطاء التي تركز على الوثيقة مع الرئيسين المشاركين أو الميسرين بوصفهم ميسرين للحوار. وفي إطار الجمعية العامة، فإن كل ما يستطيع أن يفعله الرافضون أو – في أسوأ الأحوال – هو الإدلاء بصوت سلبي. وإن ما شهدناه في السنوات القليلة الماضية ليس لصالح أي منا. ولا يمكن السماح الرافضين بإلقاء ظلال قاتمة على جميع الدول الأعضاء وعرقلة مسار الأغلبية الساحقة من الأعضاء. ولا يمكن السماح للبعض منا بأخذ العملية برمتها رهينة لديهم بواسطة الإخلال بقواعد المفاوضات. ولئن سمحنا بذلك، فإننا نخاطر بالمساس بالعملية بطريقة لا يمكن إصلاحها.

ويقتضي إحراز تقدم حقيقي في هذه المسألة، سيدتي الرئيسة، التزامكم وقيادتكم، فضلا عن دعم الجهود المبذولة في تيسير المناقشات بين مختلف المجموعات والبلدان. وإذ تلتزم مجموعة الأربعة بموقف موحد، فهي تعرب أيضا عن احترامها لمختلف المواقف القائمة في هذه العملية. ونحن ملتزمون بالتفاوض مع جميع المجموعات. ولكن لكي تكون المفاوضات هذه مجدية، فمن الضروري شمول الجوانب المختلفة لمختلف المواقف. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن نعمل على وضع نص للمفاوضات.

وليست الرغبة في إجراء المفاوضات على أساس نص خطي مجرد شعار. وذلك أمر ضروري لإجراء عملية تفاوضية شفافة وبروح من حسن النية. وسيكون النص الذي يشمل جميع مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها دليلا على مصداقية العملية وقدرتها على المضي قدما. ويجب علينا ألا نتردد في إعادة النظر في العملية نفسها في حال إخفاقنا. ونحن على استعداد للنظر في جميع الخيارات.

وفي العام المقبل، ستتولى رئاسة أفريقية مهامها رئاسة الجمعية العامة، وبذلك نكون قد أصبحنا جميعا على أعتاب السنة الخامسة والسبعين لهذه المنظمة. وليحرص عملنا في هذه الدورة على تحقيق تطلعات شعوبنا للعدالة، وخاصة شعوب القارة الأفريقية، حتى يتسنى لنا إيجاد السبيل المؤدي إلى تصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا ومعالجة شعور سكانها بالظلم. ومن جانبنا، أود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، وقوف مجموعة الأربعة على جانب التقدم والمضي قدما.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أن أشكركم سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس

الأمن، وأشيد بالتزامكم بعملية إصلاح تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول.

وبناء على هذه المبادئ ذاتها، تتطلع مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى التعاون مع الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، السفيرة لانا نسيبة والسفير كرستيان براون. ونرحب بهما بحرارة بصفتهما الجديدة ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لهما في الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للمفاوضات الحكومية الدولية. وفي المقرر٦٢/٥٥٧، الذي اعتمد في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وافقت الجمعية العامة على بدء المفاوضات الحكومية الدولية ”بحسن نية في ظل الاحترام المتبادل وبطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة“. وعلى مر السنين، حققت المفاوضات الحكومية الدولية تلك التوقعات. كان هناك دائما شفافية وشمول، ومكنتنا المناقشات من تحديد نقاط التقارب الواسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء. تشمل نقاط التقارب هذه أن زيادة المقاعد غير الدائمة تدعمها جميع الدول الأعضاء وتوفر أساسا مشتركا للنهوض بإصلاح مجلس الأمن؛ وأن جميع الدول الأعضاء تتفق على أنه ينبغي لهذا التوسيع في المقاعد أن يكون لصالح مناطق العالم الناقصة التمثيل؛ وأن عددا كبيرا متزايد من الدول الأعضاء يعارض توسيع نطاق حق النقض لدول أخرى ويؤيد بدلا من ذلك تقييده أو إلغاؤه.

وكان لمداولاتنا بالفعل أثر على الأساليب الحالية لعمل مجلس الأمن. إن زيادة الشفافية والجلسات المفتوحة والإحاطات الزاخرة بالمعلومات وتحسين الحصول على المعلومات أمور أدت بالفعل إلى تحسين أداء المجلس. غير أن عملنا لم يكتمل. يتعين علينا أن نفعل المزيد من أجل تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن إصلاح شامل لمجلس الأمن.

في السنوات الماضية، استكملت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مشاركتنا في فريق المفاوضات الحكومية الدولية بعقد سلسلة من المشاورات غير الرسمية مع المجموعات التفاوضية الأخرى. وكان الغرض من هذه المشاورات هو استكشاف وتحديد أرضية مشتركة، بالتوازي مع جهود المفاوضات الحكومية الدولية لتقليل الاختلافات فيما بين الدول الأعضاء. وكان من أهم الشواغل المتكررة التي استمعنا إليها مسألة عدد الفرص التي ستتاح للدول الأعضاء للعمل في مجلس الأمن الموسع. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نعتقد أن تلك المسألة المحددة ينبغي أن تكون في صميم مناقشاتنا.

ينبغي للجمعية العامة أن تتناول على النحو المناسب طلب أفريقيا لتصحيح تمثيلها الناقص في المجلس. يجب على الجمعية العامة أن تنظر في الأهمية المتزايدة لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنحهما تمثيلا أكثر إنصافا. وتطلب البلدان العربية تمثيلا متناسبا ومستقرا بقدر أكبر من المقعد المتأرجح الذي تشغله حاليا.

وينبغي لنا أن نصغي إلى نداء أكثر من ٦٠ بلدا – أساسا الدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية – التي لم تتح لها مطلقا فرصة العمل في المجلس، ومن النادر أن تتاح لها تلك الفرصة دون الإصلاح. كما ينبغي أن نستجيب لنداء ٢٣ بلدا من بلدان أوروبا الشرقية التي ترغب في الحصول على مقعد واحد إضافي، مما يزيد من فرصها للعمل في المجلس.

وإذ توجه مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء الانتباه إلى تلك النداءات، فإنها تجلب إلى الطاولة المقترح الأكثر تفصيلا وشمولا، في محاولة لأخذ طلبات جميع المجموعات التفاوضية في الاعتبار. واقتراحنا نتيجة للعديد من التعديلات التي أدخلت على مر السنين استجابة لما ورد من تعليقات من مختلف جولات المفاوضات.

واقتراحنا هو إيجاد مقاعد غير دائمة جديدة أطول أجلا مع إمكانية إعادة الانتخاب مباشرة وزيادة مدة السنتين للمقاعد غير الدائمة، إلى جانب المزيد من الإنصاف في توزيع المقاعد فيما بين المجموعات الإقليمية. يمكن للمقاعد الأطول أجلا أن تلبي الرغبة المشروعة لبعض الدول الأعضاء في تقديم مساهمة أكبر في عمل المجلس، وفي الوقت نفسه تعزيز نظام تناوب أكثر إنصافا.

عندئذ، سيتألف مجلس الأمن من ستة وعشرين عضوا. يشمل هذا العدد ٢١ مقعدا غير دائم، على النحو التالي: ستة مقاعد للمجموعة الأفريقية، ثلاثة منها تكون لأجل أطول؛ خمسة مقاعد لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ثلاثة منها تكون لأجل أطول؛ أربعة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اثنان منها تكون لأجل أطول؛ ثلاثة مقاعد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى، مقعد منها يكون لأجل أطول؛ مقعدان لدول أوروبا الشرقية؛ ومقعد مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية أو الدول الصغيرة. ويجري شغل المقعد الأخير بالتناوب، وهو ما لن يمنعها من الترشح في إطار مجموعتها الإقليمية، بل سيكون وسيلة إضافية لها لدخول مجلس الأمن.

ومرفق بالبيان الذي عممناه نسخ من التوزيع في إطار اقتراحنا للتمثيل الإقليمي ومقارنة بين مجلس الأمن الحالي والمجلس الذي نتوخاه. في إطار اقتراحنا، سيستفيد الجميع، وسيكون أمام الجميع فرصة أكبر للعمل في المجلس. لن يخسر أحد، وستظل قدرة المجلس على اتخاذ القرارات ثابتة غير منقوصة.

لقد جرت مناقشة تعددية الأطراف في مختلف المحافل في الآونة الأخيرة. وهناك توافق آراء واسع النطاق على أن إصلاح مجلس الأمن ضروري لتعزيز تعددية الأطراف. ولتعزيز ثقة الرأي العام في هذه المؤسسة، ينبغي أن يصبح مجلس الأمن تمثيليا وديمقراطيا وخاضعا للمساءلة ويتسم بالشفافية والفعالية على نحو حقيقي. ينبغي لنا ألا نهدف إلى توسيع دائرة صغيرة من الأعضاء الدائمين، وإنما إعطاء جميع الدول الأعضاء – حتى أصغر الأعضاء – فرصة أكبر للإسهام في إيجاد حلول لصون السلم والأمن. وفيما يتعلق بحق النقض، لا يمكننا أن نرى كيف يمكن لإضافة حقوق نقض جديدة أن تجعل المجلس أكثر فعالية وأكثر استجابة للأزمات الدولية.

لسنوات عديدة، أشارت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى العقبة الرئيسية أمام الإصلاح، وهي طلب زيادة عدد الأعضاء الدائمين. بعد ٢٥ عاما من التركيز فقط على مطالب إضافة مقاعد دائمة جديدة، ما سيعود بالنفع على حفنة من الدول الأعضاء، حان الوقت لإعطاء فرصة ملموسة لجميع الدول الأعضاء. لقد آن الأوان لطرح آفاق حقيقية على مجموعات الدول والمناطق في العالم الممثلة تمثيلا ناقصا في المجلس.

للمضي قدما بالعملية، فإن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على استعداد للتعاون معكم، سيدتي الرئيسة، وكذلك مع الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية والدول الأعضاء ككل. يجب أن يكون هدفنا المشترك هو زيادة شرعية المجلس في أعين كل من العضوية العامة والرأي العام الدولي. من شأن ذلك أن يعزز سلطة المجلس، وفي نهاية المطاف، فعاليته. ونحن على استعداد لمضاعفة جهودنا الرامية إلى تحقيق الإصلاح، والبناء على العديد من أوجه التقارب القائمة فيما بين الدول الأعضاء.

السيدة إيليرشدوتير (آيسلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، آيسلندا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرة نسيبة والسفير براون على موافقتهما على المشاركة في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة، ونتمنى لهما النجاح في تلك المهمة الهامة.

وأؤكد مجددا التزام بلدان الشمال الأوروبي بالمشاركة في الجهود الجماعية الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. للتحديات السياسية والمتعددة الأوجه المعقدة التي نواجهها على الصعيد العالمي اليوم أيضا أثر مباشر على دور الأمم المتحدة. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يصبح مجلس الأمن أكثر شفافية وأكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة وأكثر تمثيلا. ويشجعنا التقدم المطرد فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة الذي يفضي حاليا إلى تنشيط عمل الأمانة العامة والدول الأعضاء، ولا سيما الجهود الجارية لتعزيز الكفاءة والشفافية في عمل المجلس في شكله الحالي. نحن نتطلع إلى الاستماع إلى سائر الدول الأعضاء من جميع المناطق والعمل معها لدعم الإصلاحات المتواصلة.

تؤيد بلدان الشمال الأوروبي إجراء توسيع متوازن لمجلس الأمن. ويجب أن يكون الهدف هو تجسيد الحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية الراهنة بصورة أفضل، وضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية، بما في ذلك تخصيص مقاعد دائمة وغير دائمة لأفريقيا.

ومن المهم أيضاً، في رأينا، أن تتاح إمكانيات للدول الصغيرة للمشاركة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن بوصفها أعضاء منتخبة.

واليوم، إذ نبدأ دورة جديدة من المفاوضات الحكومية الدولية، نرحّب بالإطار الذي حدده الرئيسان المشاركان للاجتماعات المقبلة وبدعوتهما لاستكشاف عناصر التقارب الممكنة، حتى نتمكن من المضي قدماً في إقامة حوار صريح بشأن المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى بدء المفاوضات على أساس النص. ونحن نرى في ذلك أفضل طريقة للاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن في عملية المفاوضات الحكومية الدولية والمضي بها قدماً. ولتكونوا على يقين من أن بلدان الشمال الأوروبي ستُسهم في إجراء حوار بنّاء فيما بين الدول الأعضاء، بغية تحقيق مزيد من التقدم خلال هذه الدورة.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): في الوقت الحاضر، يُعدُّ إصلاح مجلس الأمن أحد العناصر الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة بهدف تمكين المجلس من الاضطلاع بمهمته على نحو أفضل لكفالة السلام والأمن في العالم. إن مجلس الأمن هو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. فله ولاية أساسية لضمان السلام والأمن في العالم وهو يؤدي دوراً هاماً في بناء عالم يسوده السلام والاستقرار.

غير أن مبادئ احترام السيادة والمساواة وعدم التدخل يجري في الوقت الحاضر تجاهلها صراحة في مجلس الأمن، ويستمرّ دون هوادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والضغط عليها والتعدي على استقلالها. لقد انقضى أكثر من ٧٠ عاماً منذ أن أنشئت الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن، الذي تتفشّى فيه النزعة الانفرادية، قد تحول إلى مجلس لانعدام الأمن. وإذا كان لمجلس الأمن الوفاء التام بولايته، فينبغي له أن يضمن بحزم العدالة والحياد الدوليين لصالح جميع الدول الأعضاء، لا أن يفيد بعض البلدان وحسب من الناحية الاستراتيجية. لذا يودّ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح هنا موقفه المبدئي فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

أولاً، ينبغي أن يتم إصلاح مجلس الأمن على أساس مبدأ كفالة العدالة والنزاهة والديمقراطية على المستوى الدولي. فالاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن على أساس مبدأ كفالة العدالة والنزاهة والديمقراطية على المستوى الدولي يعني بناء مجلس أمن يتم فيه التقيد الصارم بمبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات – التي تشكل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية.

ثانياً، إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتم على أساس مبدأ ضمان التمثيل الكامل لحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. تشكل حركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أغلبية الدول الأعضاء. ولذلك، فإن توفير التمثيل الكامل والمتساوي لتلك البلدان هو ضرورة مطلقة لبناء مجلس الأمن المعزز ديمقراطياً. وقد كان ينبغي للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أن تبدأ منذ ١٠ سنوات مضت. ولا يزال هناك العديد من وجهات النظر فيما يتعلق بزيادة عدد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، فأجدى طريقة لحل المشكلة هي المضي قدماً في زيادة عدد المقاعد غير الدائمة قبل جميع الإصلاحات الأخرى. ونحن نرى في ذلك أحد السبل المساعدة على تصحيح عدم المساواة في تكوين مجلس الأمن.

ثالثاً، إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعارض بشدة تطلعات اليابان إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. فاليابان دولة مجرمة حرب غزت في الماضي العديد من البلدان الآسيوية بالقوة وارتكبت جرائم بشعة ضد الإنسانية. وعلى الرغم من انقضاء أكثر من ٧٠ عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تعترف اليابان حتى الآن بجرائمها الماضية؛ وبدلاً من ذلك، فإنها لا تزال تتحدى المجتمع الدولي بتجميل تاريخها. وإن منح اليابان، البلد الذي ارتكب أخطر الجرائم ضد الإنسانية، مقعداً دائماً في مجلس الأمن لن يكون إلا استهزاء بالضمير الإنساني وعاراً على الأمم المتحدة. وفي الختام، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال يأمل في أن تنجح الجهود المخلصة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء لإصلاح مجلس الأمن وأن تلبّي التوقعات العالية للمجتمع الدولي.

السيدة برينك (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السفيرين إمنادزه ونسيبة على قيادتهما لعملية إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والسبعين. وترحّب أستراليا ترحيباً حاراً أيضاً بإعادة تعيين السفيرة نسيبة وبتعيين السفير براون بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة.

إن القواعد والمؤسسات الدولية التي تدعم الأمن والاستقرار وتعزّز الاستجابات الجماعية للتحديات العالمية ترزح تحت ضغط هائل. إن مجلس الأمن هو أحد أهم الآليات التي لدينا لدعم النظام الدولي القائم على القواعد، وهو يتربّع، كما هو الحال، على قمة ركيزة السلام والأمن في هذه المنظمة. ونحن بحاجة إلى ضمان أن يكون فعالاً قدر الإمكان. ولطالما دعت أستراليا إلى إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن هناك توافقاً واضحاً في الآراء مفاده أن الإصلاح الجوهري للمجلس قد آن أوانه منذ وقت طويل وأن الأعضاء ينبغي أن يعملوا على هذه المسألة. لكننا كمجموعة لم نؤدّ عملنا.

إن أستراليا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، ما فتئت تدعو إلى السبل الكفيلة بزيادة فعالية وشرعية مجلس الأمن منذ إنشاء المنظمة. وما برحت زيادة الشفافية وفرض قيود على استخدام حق النقض مواضيع عملنا الجاري. وقد كانت الوثيقة من الجلسة الماضية والمعنونة ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر“ تمثل خطوة إلى الأمام. ولكن لم يحرز حتى الآن سوى تقدم تدريجي بسيط، ومن الواضح أننا بحاجة إلى تغيير النهج الذي نتبعه. إن تلاقي الآراء المتوافقة هدف معقول، ولكنه يبرهن على أنه يأتي ببطء شديد. وكما نعلم من أعمالنا الأخرى في الأمم المتحدة، يمكن للمفاوضات التي تستند إلى النص أن تُسرّع وتيرة توافق الآراء. وقد حان الوقت لأن ننتقل من البيانات التي يُدلى بها في جلسات كهذه إلى مشاريع القرارات.

وتدعم أستراليا زيادة التمثيل في المجلس لآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا من أجل تجسيد الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. ونتفق على أن المجلس الموسّع ينبغي أن يبقى قادراً على التصرف

بسرعة وحزم، ضمن الحدود. ونؤيد ضبط النفس في استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ونؤيد إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس لتمكين التشغيل الفعال لهذه الإصلاحات. ولا نقلل من شأن الطابع المعقد لتلك المهمة. فهنالك آراء متباينة ومصالح مختلفة. وما انفكّت المداولات بالصيغة الحالية بشأن إصلاح المجلس تُعقد منذ أكثر من ٢٥ عاماً. ولو كانت المهمة سهلة، لكنا حللناها قبل الآن. بيد أننا نعالج مهام معقدة كل يوم. وتضم أستراليا صوتها والتزامها إلى الجهود الرامية لإصلاح مجلس الأمن بحيث يمكن يصبح أكثر شرعية وأكثر فعالية في الاضطلاع بمهمته البالغة الأهمية في دعم السلام والأمن الدوليين.

السيد المجربي (ليبيا): بداية، سيدتي الرئيسة، أود أتقدّم إليكم بالشكر على ترؤسكم هذه الجلسة بشأن البند ١٢٤ المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“.

ويود وفد بلدي التأكيد على ما ورد في بيان جمهورية سيراليون الذي يمثل الموقف الأفريقي الموحد من هذه القضية. كما يؤيد البيان الذي أدلى به مندوب الكويت والذي يعبر عن موقف المجموعة العربية.

ونأمل في الانطلاق نحو البدء في عملية تفاوضية جادة نحو تحقيق الأهداف المرجوة من المفاوضات الحكومية الدولية التي ستكرس نوعا من الإصلاح غير المسبوق في عمل المجلس، وتشكل ضرورة ملحة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف السامية لمنظمتنا. ويود وفد بلدي التقدم بالشكر أيضا إلى كل من ساهم في المفاوضات السابقة من وفود الدول والرؤساء المشاركين وموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

يهدف ميثاق الأمم المتحدة بالدرجة الأولى إلى تنظيم علاقات الدول فيما بينها بالشكل الذي يمنع حدوث أزمات وحروب وكوارث يتسبب فيها سلوك الدول. ويكبح جماح هذا السلوك من خلال قواعد قانونية دولية واتباع نوع من الدبلوماسية الوقائية والرادعة تعتمد بالدرجة الأولى على إرادة الدول مجتمعة والعمل بحسن نية في إطار مبادئ الأمم المتحدة.

وقد شهد العالم تطورات جديدة تختلف عما كانت عليه في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. هذه التطورات الكبيرة تلزمنا باتخاذ إجراءات هامة وضرورية فرضتها ظروف جديدة تحتم علينا إحداث إصلاحات على أهم جهاز في الأمم المتحدة والمناط به مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو مجلس الأمن. هذه الإصلاحات يجب أن تكون شاملة وتركز على الجوانب الخمسة من عملية الإصلاح، ومن بينها مسألة التمثيل الجغرافي العادل، وخاصة تمثيل القارة الأفريقية، التي تشكل دولها الـ ٥٤ دولا أعضاء في الأمم المتحدة ولم تمثل تمثيلا عادلا في المجلس. بالرغم من كون أكثر من ٧٠ في المائة من جدول أعمال المجلس هي قضايا أفريقية. وهنا نؤكد على ضرورة أن يدرك جميع أعضاء الأمم المتحدة بأن الوقت قد حان لرفع الظلم التاريخي عن هذه القارة واعتبار مطالبها شرعية وواقعية وواجبة التطبيق. وهذه المطالب قد عبرت عنها هذه القارة في الكثير من المناسبات لخصت فيها الدول الأفريقية موقفها الموحد المنصوص عليه في توافق إيزولويني وإعلان مدينة سرت والمتمثل في المطالبة بحصول القارة الأفريقية على مقعدين دائمين في مجلس الأمن بكل امتيازاتهما، بما في ذلك حق النقض ومقعدين إضافيين في فئة العضوية غير الدائمة.

يرحب وفد بلدي بموقف أعضاء الجمعية العامة باستمرار عملية المفاوضات الحكومية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتعلقة بعمله. ويود التأكيد هنا على ضرورة أن نستمر في بذل الجهود لفهم بعضنا البعض بالطريقة التي يمكننا من خلالها إحراز تقدم يفضي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية التي طالت كثيرا بالرغم من الاتفاق على بعض القضايا والوصول إلى عدد من القواسم

المشتركة. ويود وفد بلدي التأكيد أيضا على ضرورة البدء في مفاوضات جدية تضع في حسبانها الحاجة الملحة إلى إصلاح المجلس بالطريقة التي يمكن من خلالها تطوير أساليب عمله بصورة شفافة وديمقراطية. تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتشرك جميع الأطراف صاحبة الشأن في جميع المناقشات التي تتم في المجلس.

إن عملية المفاوضات الحكومية بشأن إصلاح مجلس الأمن تحتم علينا ضرورة النظر في جميع جوانب الإصلاح المختلفة بصورة شاملة تضع في حسابها ضرورة الإسراع بتحقيق هذه الإصلاحات. وهذا كما تعلمون لا يتأتى إلا من خلال إرادة جماعية تضع في حسابها إن هناك ظلم وقع في مسألة التمثيل في مجلس الأمن وكذلك أساليب عمله التي يصفها الكثير بأنها غير ديمقراطية. وحتى تلك الدول التي تمتعت في السابق بعضوية المجلس غير الدائمة اشتكت من سيطرة الأعضاء الدائمين في المجلس على عمله. كما أن قصر المدة المحددة بسنتين في عضوية المجلس لا تمكن الدول غير دائمة العضوية من أن تضع بصمة على عمل المجلس. كما نرى ضرورة تطوير علاقة المجلس بعمل الجمعية العامة، التي تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالطريقة التي تحقق الانسجام في عمل الجهازين وألا يحدث تداخل في عملهما بالصورة التي توحي بأنهما جهازان يعملان في إطار منظمتين مختلفتين.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي استعداده للمشاركة في الجولة الجديدة للمفاوضات الحكومية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويعرب عن أمله في أن تكون هذه الجولة بداية لعملية جدية تحقق الأهداف التي نسعى إليها من خلال هذه المفاوضات التي لو نجحت بالشكل المطلوب ستحول أهم جهاز من أجهزة الأمم المتحدة إلى جهاز فعال يمكنه أن يؤدي مهامه بالشكل المطلوب، وستصحح الظلم التاريخي الذي وقع على بعض مناطق العالم من حيث التمثيل وتحدث تغييرا على أساليب عمل المجلس، تمكنه من العمل بصورة شفافة وأكثر ديمقراطية.

السيد سبارير (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): في وقت يتعرض فيه النظام الدولي القائم على القواعد لضغوط متزايدة، لا يسع العالم أن يتحمل مجلس أمن عاجز عن أداء مهامه. إن عجز المجلس عن التصرف بحزم بشأن العديد من الأزمات الحاسمة في عصرنا يتناقض بشكل صارخ مع ولايته على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يلحق الضرر بالأمم المتحدة. إن طول أمد الجمود في عملية المفاوضات الحكومية الدولية يفاقم من سجل مقلق بالفعل لمحاسبة الجمعية العامة لمجلس الأمن على أدائه. احتمالات نشوب النزاعات تتزايد، وثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة قوية وفعالة باعتبارها منارة لتعددية الأطراف.

ومن الضروري أن نجعل المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، ومع ذلك يبدو أننا غير قادرين على تجاوز المأزق الحالي. وفيما يتعلق بتوسيع العضوية، لا أمل في إحراز تقدم، طالما ظلت الآراء الراسخة لدى طرفي المناقشة قائمة. من دون أي علامة على المرونة، من الصعب تصور طريق للمضي قدما. لقد أسهمت ليختنشتاين بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية، وما زلنا نرى مشاركة رفيعة مستوى من جانب العديد من الدول الأعضاء.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نجري مناقشة جدية بشأن المبادئ الأساسية لهذه العملية، التي نرى بشكل متزايد أنها ستعود بأكبر نفع على أولئك الذين يبدون أقل قدر من الاهتمام بتحقيق تقدم. كما هو معروف جيدا، اقترحت ليختنشتاين نموذجا لتوسيع العضوية نأمل أن يوفر حلا وسطا في المسار قدما – بإضافة فئة عضوية جديدة طويلة الأجل لما بين ثمانية إلى عشرة أعوام مع إمكانية إعادة الانتخاب مباشرة عقب انتهاء مدة العضوية. تتضمن العناصر الرئيسية الأخرى لاقتراحنا

عدم منح الأعضاء الجدد صلاحية حق النقض، والمرونة لإضافة مقاعد جديدة مدتها سنتان، وأحكام استعراض قوية وفقرة تحظر على الدول الأعضاء التي خسرت الانتخابات لمقاعد عضوية طويلة الأجل الترشح لمقاعد العضوية قصيرة الأجل.

إن توسيع عضوية المجلس لا تعادل إصلاحه. أي دول تخدم في المجلس هو بالتأكيد مسألة أساسية لكيفية النظر إلى المجلس ولمصداقيته. إن كيفية تصريف مجلس الأمن لأعماله اليومية والاضطلاع بمهامه لا تقل أهمية عن ذلك. لقد دأبنا على العمل جنبا إلى جنب مع الدول المتماثلة التفكير لمساعدة المجلس على القيام بعمل أفضل في هذا الصدد، وقد حققنا نتائج هامة. لقد كان أمين مظالم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات مبادرة نبعت من خارج مجلس الأمن. ونحن نرى ميزة كبيرة في توسيع نطاق ولايته لتشمل نظم الجزاءات الأخرى.

ومن المبادرات الرئيسية الأخرى مدونة قواعد السلوك التي قدمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية إلى مجلس الأمن لمنع وإنهاء الجرائم الفظيعة.

لقد تشرفنا بتصدر الجهود في فريق المساءلة والاتساق والشفافية التي أسفرت عن وضع مدونة قواعد السلوك بشأن تقييد استعمال حق النقض وتؤيدها حاليا ١١٨ دولة، تسع منها من الدول الأعضاء حاليا في مجلس الأمن. ومع بداية عام ٢٠١٩، وانضمام خمسة أعضاء جدد غير دائمين إلى المجلس، يكون ثلثا أعضاء مجلس الأمن قد وقعوا على المدونة. لقد التزمت جميع هذه الدول عند انضمامها إلى المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع ارتكاب الجرائم الفظيعة والقضاء عليها. إن الحالات ذات الصلة التي تنطبق عليها المدونة اليوم تشمل ميانمار وسوريا واليمن.

بالنسبة ليختنشتاين، يمثل الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك الحد الأدنى من الالتزام الذي نتوقعه من أي عضو من أعضاء المجلس. لذلك، لن نؤيد الترشيحات لعضوية مجلس الأمن إلا من الدول الموقعة على مدونة قواعد السلوك، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا. فمن شأن هذه السياسة أن تسهم إسهاما ملموسا في تحسين أداء المجلس، وهي من التدابير الملموسة للغاية التي يمكن أن يتخذها أعضاء الجمعية العامة في حين لا يزال التقدم في توسيع عضوية المجلس أمرا بعيد المنال

السيد سوخي (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. إننا نرحب باعتزامكم واستعدادكم توجيه عملية إصلاح مجلس الأمن والمضي قدما بها على الرغم من الصعوبات القائمة. وأود أن أتقدم بالشكر إلى الرئيسين المشاركين، السفيرة لانا نسيبة الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسفير كاها إمنادزه الممثل الدائم لجورجيا، على مشاركتهما النشطة خلال الدورة السابقة، وعلى جهودهما الرامية إلى إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن.

بينما وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن مجموعة البلدان الراعية لمشروع القرار L.69 من البلدان النامية، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لم يُحرز تقدم يُذكر على الرغم من ٢٥ عاما من الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. لقد تميزت تلك السنوات بإنشاء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ وقبلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه في عام ١٩٩٣. لم تسفر المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن عن نتائج ملموسة، على الرغم من أن الدورات التي عقدتها تمخضت عن وثائق ختامية، بما في ذلك الورقة الأخيرة

المعنونة ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر فيها“. من أجل تحقيق إصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب، وهو عنصر أساسي في الجهود الشاملة التي نبذلها لإصلاح الأمم المتحدة، يتعين علينا الإسراع في مفاوضات تستند إلى نصوص مكتوبة بدلا من عقد المناقشات المتكررة العقيمة. علينا مواصلة جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، وبالتالي زيادة تعزيز فعاليته ومشروعية قراراته وتنفيذها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر موقف منغوليا المبدئي بشأن إصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية التالية. ينبغي التمسك بالتوسيع العادل والمنصف في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ويسترشد موقفنا المؤيد لتوسيع كلتا الفئتين الحاليتين بالاعتبارات المستندة إلى تشكيلة المجلس المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والتي تجسد الحقائق المعاصرة، فضلا عن مبادئ العدالة والمساواة، نحن نسعى لضمان زيادة تعزيز تمثيل البلدان النامية، لا سيما المجموعات الإقليمية غير الممثلة والمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا.

ينبغي إلغاء حق النقض. ويتعين تقييد استخدام حق النقض في مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات المتصلة بالفصل السابع من الميثاق. إذا كان لاستعمال حق النقض أن يستمر، فينبغي أن يشمل جميع الأعضاء الجدد في الفئة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الذين يجب أن يتمتعوا بجميع صلاحيات العضوية الدائمة وامتيازاتها. يجب النظر على النحو الواجب في مسألة التمثيل المناسب لجميع المجموعات لا سيما غير الممثلة منها والممثلة تمثيلا ناقصا في كلتا الفئتين في عضوية مجلس الأمن. ينبغي أن يكون الحل منصفا وعادلا. لذلك، نعلق أهمية كبيرة على معيار التوزيع الجغرافي العادل ونحن بصدد التركيز على المجموعات غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا، لا سيما المجموعة الأفريقية، والمجموعة الآسيوية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أما بالنسبة لفئة الأعضاء غير الدائمين، فيولي بلدي أهمية كبرى لتعزيز نظام التناوب العادل والمنصف داخل المجموعة الإقليمية الجغرافية عينها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي أيضا تخصيص مقاعد إضافية للمجموعات الإقليمية الحالية، مع ضمان تمثيل البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أشكر الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، وهما السيدة لانا زكي نسيبة الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة والسفير كاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، على الطريقة الفعالة التي أدارا بها العملية في العام الماضي.

كلما ذكرنا عبارة ”إصلاح الأمم المتحدة“، فإننا نتصور مجلس أمن يعكس واقع العالم الذي نعيش فيه. مجلس أمن تتماشى مناقشاته وقراراته وعمليات صنع القرار فيه مع القيم الديمقراطية التي ندعو إليها ونعمل على تعزيزها في بلداننا. مجلس أمن تجسد عضويته، بما في ذلك الطريقة التي يُنتخب الأعضاء فيها نص وروح أحكام المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

بالنسبة لملديف، فمجلس الأمن بعد إصلاحه هو المجلس الذي يضم المزيد من الأعضاء الدائمين ومجلس أكثر تمثيلا ويعكس الواقع السياسي والاقتصادي في عصرنا. مجلس بعد إصلاحه يتمتع فيه الأعضاء بالتوزيع الجغرافي العادل الذي ينص عليه الميثاق صراحة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن كل بلد يستحق أن تتاح له الفرصة للاستماع لما يريد أن يقوله. بالنسبة لملديف، مجلس بعد إصلاحه تضم عضويته البلدان النامية، بما في ذلك

الدول الصغيرة. وهذا أمر ضروري لكي يعكس تنوع أعضاء الأمم المتحدة.

إن البلدان الكبيرة، لا سيما تلك التي خدمت في المجلس، عليها التزام أخلاقي منصوص عليه في الميثاق لكفالة حصول البلدان الصغيرة، لا سيما تلك التي لم تخدم في المجلس من قبل على فرصة عادلة. المجلس بعد إصلاحه لا تنفق البلدان المرشحة ن لعضويته ثروة طائلة على انتخابها. لقد وصل الأمر بالانتخابات لعضوية المجلس أن أصبحت الدول الصغيرة تجد نفسها مضطرة إلى القيام بحملة انتخابية مكلفة على الرغم من محدودية مواردها، وهكذا تخسر الدول التي لا تستطيع القيام بهذه الحملات الباهظة. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن هذا هو السبب في تمكن ثماني دول جزرية صغيرة نامية فقط من الحصول على مقعد في المجلس منذ إنشاء الأمم المتحدة. يمكن أن تقدم الدول الصغيرة إلى المجلس منظورات فريدة وأفكارا جديدة إذا تمكنت من الفوز في الانتخابات والخدمة في المجلس. ينبغي ألاّ يبدو التوزيع الجغرافي العادل وكأنه مبدأ له ثمن. لذلك نعتقد أنه موضوع ضروري للمناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

يجب على المجلس بعد إصلاحه أن يقوم بتحسين عملية صنع القرار فيه وعمليات التنفيذ أيضا. ثمة حاجة إلى أن ينظر المجلس إلى ما يتجاوز التعريف التقليدي للأمن وأن يدرج التهديدات الناشئة، مثل تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر بوصفها تهديدات تضاعف الأخطار. لقد قدمت ملديف عددا من المقترحات في الماضي تهدف إلى تمكين المجلس من الشروع في حوار تشاوري منتظم مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتتسنى معالجة تهديدات الأمن والسلم الدوليين الناجمة عن تغير المناخ على نحو أشمل وأكثر تنسيقا.

إنّ الأهمية والمرونة مفهومان أساسيان لشرعية أي هيئة سياسية وفعاليتها.

ويجب أن يُظهر مجلس الأمن أن له أهمية فيما يتعلق بالمسائل الحقيقية ويمثل التطلعات الحقيقية لكلمتي ”نحن شعوب“، اللتين يبدأ بهما الميثاق. ولا يمكنه أن يواصل العيش في ظل نظام رسمت ملامحه بيئة عام ١٩٤٥. وما لم يكن قادرا على التكيف مع التغييرات في السياسة العالمية ويثبت أنه يمثل المجتمع الدولي، فلن يتمكن من إضفاء الشرعية على قراراته. ولذلك من الحتمي إجراء الإصلاحات اللازمة في المجلس في الوقت المناسب.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرازيل البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم للهند بالنيابة عن مجموعة الأربعة، والممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وتود أن تضيف التعليقات التالية بصفتها الوطنية.

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، السيد ميروسلاف لايتشاك، وأن أشكر الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرين لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة؛ وكاها إمنادزه، ممثل جورجيا، على إسهاماتهما في الدورة السابقة للنهوض بإصلاح مجلس الأمن.

كما أود أن أرحب بإعادة تعيين السفيرة نسيبة وتعيين السفير كريستيان براون ممثل لكسمبرغ، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وكما هو الحال دائما، يمكنهما أن يعولا على دعم البرازيل الكامل في مساعيهما.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٥٧/٦٢، الذي أنشأ المفاوضات الحكومية الدولية. وجاء هذا القرار نتيجة لرغبة الدول الأعضاء في الانتقال من المناقشات في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه

والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن إلى عملية تركز أكثر على تحقيق النتائج ويمكنها بالفعل تحقيق إصلاح مجلس الأمن.

ومع ذلك، وبعد عقد من الزمان، فإننا لم نشهد التقدم اللازم الذي كنا نأمل في أن يصاحب المفاوضات الحكومية الدولية. والتقدم المحرز ينبغي ألا يتخذ شكل نقاش بلا نهاية للمفاهيم المجردة لا طائل منه، وهو أمر لا يخدم مصالح أغلبية الدول الأعضاء فحسب، بل قد يهدد مشروعية المفاوضات الحكومية الدولية ككل.

وتؤكد البرازيل مجددا التزامها بمساعدة المفاوضات الحكومية الدولية، التي شهدت تقدما كبيرا في الدورات الأخيرة للجمعية العامة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نبدأ عمليا بالمفاوضات على نص التي طال انتظارها أكثر مما ينبغي. ونؤيد تأييدا تاما استراتيجية الخطوات الثلاث التي اقترحها السفير سيد أكبر الدين، ممثل الهند، باسم مجموعة الأربعة. وأود أن أتوسع في شرح التفاصيل.

نحن بحاجة إلى ضمان الاستمرارية في المفاوضات الحكومية الدولية. وخلال الدورة السابقة، قام الرئيسان المشاركان – السفيران نسيبة وإمنادزه – بإعداد وثيقة بعنوان ”عناصر التوافق والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها المنقحة“ استنادا إلى الورقات الختامية للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورات التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين للجمعية العامة، وإلى البيانات التي أدلي بها في القاعة.

ومع ذلك، ورغم كل الجهود المبذولة خلال عملية المواءمة تلك، فإن الوثيقة الختامية لا تزال غير كاملة. وما يتعين علينا القيام به خلال جولة المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة واضح تماما. ومن الضروري أن نبدأ الدورة بمناقشة الوثيقة المنقحة للتأكد من أنها تشمل، ضمن نقاط أخرى، المواقف التي تلقى بوضوح تأييدا ساحقا من الدول الأعضاء والتي للأسف، لم تؤخذ في الحسبان.

وفي هذا الصدد، فإن تحديد البلدان التي تدعم الخيارات المختلفة الواردة في النص أو إسناد الأسماء والإشارة المناسبة إلى الموقف الأفريقي المشترك، طلبان وردا من الدول الأعضاء، وحظيا بموافقة واضحة من الحضور خلال الدورة الثانية والسبعين. وهما يستحقان اهتماما خاصا. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أهمية تصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على القارة الأفريقية غير الممثلة تمثيلا كافيا في فئتي المقاعد – الدائمة وغير الدائمة – في مجلس الأمن.

ويتعين علينا الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة لنا. ومن الضروري أن تبدأ الاجتماعات المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية في أقرب وقت ممكن، وينبغي ألا نفرض على أنفسنا مواعيد نهائية مصطنعة للانتهاء من مناقشتنا. وبمزيد من الوضوح، فلا حاجة إلى أن تنتهي المفاوضات في حزيران/يونيه، كما كان الحال في العام الماضي، ما يقرب من ثلاثة أشهر قبل نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ومن الشائع جدا في الجمعية العامة أن تستمر العمليات التفاوضية المهمة حتى الأيام الأخيرة من الدورة – حتى في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر. ويعتقد وفد بلدي حقا أن المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن هي في الواقع من أهم المفاوضات التي تجرى في الجمعية العامة. ومن المهم أيضا أن يتمتع الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية بالمرونة في إدارة جدولهما الزمني المؤقت للاجتماعات حتى يتمكنا من عقد اجتماعات إضافية من حسب الاقتضاء.

وعلى نفس المنوال، نؤيد أيضا فكرة أن تقومي، سيدتي الرئيسة، بعقد جلسة عامة أخرى في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الدورة المستأنفة المقبلة، على النحو الذي اقترحه نائب الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69. وكما ذكرت بعض الدول الأعضاء بالفعل، فإن العديد من النقاط المتعلقة بإصلاح مجلس

الأمن بحاجة إلى مزيد من المناقشة. وهذا هو ما نقترحه بالضبط – لمناقشة هذه المسألة المعقدة قدر الإمكان خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وأخيرا، ينبغي أن نتأكد من أن المفاوضات الحكومية الدولية تتبع القواعد الإجرائية العادية. وكما ذكرت بالفعل، فإن المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن أنشأتها الجمعية العامة وتسيرها الجمعية العامة – أكثر أجهزه صنع قرارات الأمم المتحدة عالمية. فالجمعية العامة تضم ١٩٣ دولة عضوا، ويتساوى صوت كل عضو في الأهمية. وبعبارة أخرى، لا تملك أي دولة حق النقض في الجمعية. ولذلك، ليس من المعقول أن تحتفظ بعض البلدان لنفسها بسلطة عرقلة مفاوضات كاملة بينما تعمل الأغلبية الواسعة النطاق بصورة بناءة من أجل إحراز تقدم فيها. ومن الضروري كفالة أن تعمل المفاوضات الحكومية الدولية، كغيرها من العمليات في الجمعية العامة، مع نص يتضمن مواقف ومقترحات محددة، وبمشاركة صادقة وشفافة من جانب الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى حلول توفيقية مقبولة. تلك هي ماهية المفاوضات، وهذا هو ما ينبغي حقا أن تكون عليه المفاوضات الحكومية الدولية من أجل إبقاء الدول الأعضاء في المنظمة ملتزمة بتلك العملية.

وما من شك لدي، سيدتي الرئيسة، في التزامكم القوي بإصلاح مجلس الأمن بغية جعله أكثر تمثيلا وقدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ونتطلع إلى العمل مع الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ريادتكم وعلى انخراطكم شخصيا في النقاش بشأن هذه المسألة الهامة جدا. وأشارك المتكلمين السابقين في شكر السفير كاها إمنادزه، ممثل جورجيا، والسفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، على عملهما الدؤوب خلال العام الماضي بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابقة.

وأرحب أيضاً، سيدتي الرئيسة، بإعلانكم عن إعادة تعيين السفيرة لانا نسيبة وتعيين السفير كريستيان براون (لكسمبرغ). ونتمنى لهما حظا موفقاً، ونثني على ما يتحليان به من شجاعة في الاضطلاع بهذه المهمة البالغة الأهمية.

خلال الأسبوع الرفيع المستوى، قال قادتنا الكثير بشأن الحاجة إلى تعزيز ودعم تعددية الأطراف والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ويمثل مجلس الأمن جزءا أساسيا من هيكلنا المتعدد الأطراف. وبينما نبحث عن سبل كفيلة بتعزيز تعددية الأطراف ودعمها، لا يمكننا تجاهل المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. وفي الواقع، لا بد أن نجعل المجلس أكثر فعالية ومساءلة وتمثيلا إذا ما أردنا تعزيز نظامنا المتعدد الأطراف. وستستفيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إصلاح المجلس. واسمحوا لي أن أثير نقطة تناقض التصور البديهي: في الواقع، سيكون الأعضاء الدائمون أكبر المستفيدين من إصلاح مجلس الأمن، لأن أي إصلاح سيعزز، في نهاية المطاف، مصداقية المجلس، وذلك بدوره سيُعزز شرعية الأعضاء الدائمين لدى اضطلاعهم بمسؤولياتهم الخاصة. ولذلك، أود أن أحث الأعضاء الخمسة الدائمين على قبول الحاجة إلى الإصلاح وعلى قيادة العملية من الصف الأمامي بدلا من الوقوف في المؤخرة.

ومن الواضح أنه لا تزال ثمة اختلافات واسعة في الرأي بين الدول الأعضاء بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ترى سنغافورة أن الورقة المستكملة التي عُممت في حزيران/يونيه بعنوان ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر فيها“، تعبر بوجه عام عن الحالة الراهنة للمناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتمثل أساسا جيدا

بوسعنا جميعاً الاستناد إليه. وتجسد تلك الورقة كل ما أُنجز من عمل حتى الآن، ومن الأهمية بمكان أن نستند إليها للقيام بالمزيد.

إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية بحاجة ماسة إلى تحقيق نتائج ملموسة لكي تبرهن على إمكانية إحراز تقدم وأن الإصلاح ممكن وأن المفاوضات الحكومية الدولية تبقى منبرا مناسبا لتحقيق هذا الإصلاح. وإن كانت المفاوضات الحكومية الدولية غير قادرة على إحراز تقدم، فإنها ستصبح من دون جدوى. واسمحوا لي مرة أخرى أن أطرح سؤالا كثيرا ما طرحته من على هذا المنبر: هل المفاوضات الحكومية الدولية أداة للإصلاح أم مجرد أداة للحفاظ على الوضع الراهن؟ أهي قادرة على تحقيق الإصلاح، أم أنها لن تسفر عن أي نتائج؟

وما أود قوله هو أنه إذا ما أُخذت المفاوضات الحكومية الدولية مأخذ الجد، فإنها لا بد أن تحقق نتائج في القريب العاجل. ومن شأن عدم إصلاح مجلس الأمن، والغرض منه تجسيد الحقائق الراهنة على نحو أفضل، أن يقوض حتماً ثقة الناس في مجلس الأمن، وبوجه أعم، في الأمم المتحدة.

وقد كررت سنغافورة مراراً التأكيد على موقفها المتسق والطويل الأمد بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأردد مشاعر العديد من البلدان الأخرى بقولي إن على المجلس أن يجسد ويمثل التنوع الذي يُميّز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورتها الحالية. ويجب أن يوفر المجلس تمثيلا جغرافيا أوسع وأن يستوعب الجميع، لا سيما من المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا مثل أفريقيا. وهذا يعني أنه يجب توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة. ونود أيضا أن نشدد على ضرورة أن تحظى الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتمثيل. وينبغي ألا تضر أي عملية إصلاح بالدول الصغيرة أو الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتأييد الذي أعربت عنه المجموعات والوفود لتمثيل الدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الأمن الموسّع.

ولذلك، تود سنغافورة أن تدلي بالتعليقات التالية بشأن سبل المضي قدما بعملية المفاوضات الحكومية الدولية في هذا العام. أولا، يجب علينا أن نقر بالتقدم الذي أحرزناه في مناقشاتنا خلال السنوات الثلاث الماضية بشأن العناصر المشتركة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر فيها، وأن نستفيد من ذلك التقدم. وسنعول على حكمة الرئيسين المشاركين بشأن انتهاج أفضل السبل للمضي قدما بهذه المناقشات، استنادا إلى العمل المنجز بالفعل. ونرحب بحقيقة أنه سيكون هناك استمرارية بفضل استمرار وجود أحد الرئيسين المشاركين. ونعتقد أن ذلك سيكون مفيدا جدا.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، نعتقد أنه تم اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح من أجل تحسين شفافية المجلس وكفاءته وعمله مع الدول غير الأعضاء. ونرحب باعتماد وتنفيذ مذكرة مجلس الأمن الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507)، ونلاحظ قيام رؤساء المجلس المتعاقبين بعقد جلسات استهلالية وختامية بمزيد من الانتظام. ولكن نعتقد أنه يمكن القيام بالمزيد لكفالة الإنصاف في توزيع رئاسة الهيئات الفرعية، فضلا عن نظام القائمين على الصياغة الشهير – أو ربما ينبغي أن أصفه بسيء السمعة. ونرحب بالدور الأنشط الذي يؤديه الأعضاء المنتخبون العشرة في المجلس ونشجع جميع الأعضاء المنتخبين على مواصلة الاضطلاع بدور نشط داخل المجلس.

أخيرا، يجب أن يكون هناك قدر أكبر من المساءلة والشفافية في عمليات صنع القرار في المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به لجان الجزاءات التابعة له. وأشعر بالتفاؤل إزاء المبادرة التي أطلقها العديد من الدول الأعضاء والهيئات في هذا العام لإعداد دليل عن أفضل الممارسات للممثلين في لجان الجزاءات وللخبراء، يرمي إلى تحسين فعالية وشفافية المجلس في استخدام الجزاءات. وكان الاجتماع الإقليمي الذي عقدته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أمس

بمشاركة ممثلين للعديد من المجموعات مثالا جيدا آخر للأمور التي يتعين تشجيعها. ونعتقد أن هذه المبادرات ستعزز، بمرور الوقت، مجموعة المعارف وستساعد في تشجيع مزيد من التفاهم والمشاركة في نظام جزاءات الأمم المتحدة، وهو أمر بالغ الأهمية، نظرا إلى ما يمكن أن يترتب على الجزاءات من آثار وعواقب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أن يجد السبل الكفيلة بمواصلة العمل مع الجمعية العامة للمضي قدما بهذه المسألة.

وأؤكد للرئيسين المشاركين التزام سنغافورة بالموضوع الهام المتعلق بإصلاح مجلس الأمن ومواصلة دعمها له. فسنغافورة بلد صغير ويرتهن بقاؤه بوجود عالم يحكمه نظام متعدد الأطراف يقوم على القواعد. ونجاح الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية للدول الصغيرة مثل سنغافورة. وبوصف المجلس هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، فإنه يتحمل أيضا مسؤولية خاصة لكونه الجهة القيّمة على ضمان النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد. ونطلب من أعضاء المجلس، وخاصة الأعضاء الدائمين، التفكير في الدور المعهود به إليهم والدور الذي ينبغي لهم الاضطلاع به فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن. فهم يتحملون أيضا مسؤولية خاصة عن قيادة عملية الإصلاح. ويجب أن تقترن المناقشة القوية داخل المجلس أيضاً باستعداد للقبول بالحلول التوفيقية وبتوفر إرادة سياسية من أجل التغيير. وبخلاف ذلك، سيتحول مجلس الأمن إلى مجرد مسرح للتحزبات السياسية دون أن يكون له تأثير مجد في حياة الناس العاديين على أرض الواقع.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، أود أن أنوه بالعمل الممتاز الذي اضطلع به السفيرة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) والسفير إمنادزه (جورجيا) لدى توليهما المهمة الشاقة المتمثلة في الاشتراك في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وأود أن أعرب لهما وللرئيسين المشاركين الجديدين اللذين تمّ تعيينهما حديثا لقيادة الجولة المقبلة من المفاوضات – السفيرة لانا نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) وكريستيان براون (لكسمبرغ) – عن التزام الأرجنتين بمواصلة التعاون بشكل بناء من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة الهامة.

وبينما تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود أن أسلط الضوء على بعض الجوانب.

تؤكد الأرجنتين مجددا التزامها بعملية مفاوضات تحكمها مبادئ الديمقراطية والشفافية وروح المرونة، وتؤكد من جديد التزامها الراسخ بتعددية الأطراف كوسيلة للتوصل إلى نتائج ناجحة. وفي هذا الصدد، ترى الأرجنتين ضرورة تحقيق النتائج بطريقة ديمقراطية على أساس أوسع توافق ممكن في الآراء. وكما ذكرت إيطاليا بالنيابة عن بلدان الاتحاد من أجل توافق الآراء، فإن الاقتراح الذي يحظى بأكبر قدر من التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء هو زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وفي هذا الصدد، لا تزال الأرجنتين مستعدة لاقتراح وإيجاد صيغ مبتكرة ومتسقة تكفل المزيد من الديمقراطية وتُحسن فرص التناوب على المقاعد غير الدائمة وتعيد صياغة أساليب العمل، حتى يتسنى للمجلس أن يصبح حقا أكثر شفافية وتفاعلا وشمولا.

ولذلك، وبالتعاون مع الاتحاد من أجل توافق الآراء، فإننا مستعدون لمواصلة العمل دعما لإجراء إصلاحات واقعية تتوفر لها مقومات البقاء واستكشاف الصيغ الوسطى البديلة التي من شأنها – مع احترام المساواة بين الدول وكفالة التناوب الكافي – تمكيننا من التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المقترحات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التي تتوخى مددا أطول للأعضاء غير الدائمين وإعادة انتخابهم أو تمزج بين الأمرين ستحظى بالتوافق العام في الآراء

وهو أمر بالغ الأهمية. والأرجنتين على ثقة بأن جميع الوفود ستبدي نفس الالتزام بتعددية الأطراف من خلال الإجراءات الملموسة والقيادة، حسب قدراتها الفردية، من أجل إحراز تقدم، فيما تقترب الذكرى السنوية العاشرة لبدء المفاوضات الحكومية الدولية.

وكما بينت إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، فإن ثمة توافقا في الآراء أيضا بشأن ضرورة معالجة نقص تمثيل بعض المناطق، لا سيما القارة الأفريقية. واقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء يعالج ذلك الشاغل، وهو الاقتراح التوفيقي الوحيد المقدم في السنوات الأخيرة الذي يهدف، بطريقة متوازنة وعادلة، إلى تلبية التطلعات التي أعربت عنها مختلف المجموعات المشاركة في هذه المداولات.

وفيما يتعلق بحق النقض، فإن الأرجنتين تعارض تاريخيا هذا الامتياز، الذي نعتبره نحن ودول أخرى انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ويدافع بلدنا عن هذا المبدأ منذ البدايات الأولى للمنظمة، وما فتئ يعيد التأكيد عليه منذ بداية عملية المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن.

إن المساواة في السيادة بين الدول لا يمكن كفالتها إلا إذا كان بوسع جميع الدول الأعضاء شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، ومن ثم تجنب منح امتيازات لعدد قليل من البلدان دون غيرها. ويستهدف الاقتراح تعزيز التمثيل الإقليمي عن طريق تعديل النسب المخصصة لكل مجموعة إقليمية لضمان تمثيل أكثر إنصافا. غير أن الأرجنتين تؤكد أن إدراج أعضاء دائمين جدد لن يكفل مشاركة البلدان غير الممثلة في المجلس حاليا. وتتمثل الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك الهدف في نظام قائم على الانتخاب، حيث تضفي إرادة البلدان الممثلة الشرعية على ممثليها.

لا يزال تحسين أساليب عمل المجلس أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للأرجنتين. ونحن نغتنم كل فرصة لتشجيع المجلس على العمل بطريقة منفتحة وشفافة وعلى الخضوع للمساءلة عن أعماله أمام المنظمة بأسرها. وفي هذا الصدد، تأمل الأرجنتين أن يظل مبدأ الديمقراطية والمساءلة هو الموجه لهذه العملية خلال الجولة المقبلة من المفاوضات، وذلك لصالح أوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء.

في الختام، تكرر الأرجنتين وتؤكد من جديد استعدادها للنظر بعقل مفتوح في أي اقتراح يحترم المبادئ التي حددتها الجمعية العامة، وتأمل أن نتمكن خلال الجولة المقبلة من المفاوضات من معالجة الأبعاد الخمسة لإصلاح مجلس الأمن بصورة كاملة بغية تحقيق نتائج مرضية لجميع الأطراف المعنية.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا): نرحب بعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ونقدر لكم، سيدتي الرئيسة، إدراجكم لمسألة إصلاح مجلس الأمن بوصفها إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستكم. ولذلك، أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الثابت لكم في هذا المسعى ونحن على ثقة بأنه سيتسنى، من خلال قيادتكم، إحراز تقدم كبير في دفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام.

وأود أيضا أن أهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين، السيدة لانا نسيبة والسيد كريستيان براون، على تولي الدور الهام والصعب المتمثل في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثالثة والسبعين. وأكرر أنه يمكن للرئيسين المشاركين الجديدين التعويل على دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L-69، وممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية. ونود أن ندلي بالتعليقات الإضافية التالية:

يصادف هذا العام مرور ٥٣ عاما على عملية التوسيع الأولى والوحيدة لعضوية مجلس الأمن. وأدى ذلك التوسيع المحدود إلى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فحسب، في حين تظل الغالبية العظمى من أعضاء منظمتنا مستبعدين من فئة العضوية الدائمة في المجلس. وقد مر ٢٦ عاما على اتخاذ القرار ٦٢/٤٧، الذي أطلق العملية التي تضطلع بها الجمعية العامة لمعالجة مسألة إصلاح مجلس الأمن بالطريقة الشاملة التي بدأنا بها. ويصادف هذا العام مرور عقد من الزمان تحديدا على بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية و ١٣ عاما على اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتي اتفق المشاركون فيها بالإجماع على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. وإنه لمن دواعي الأسف الشديد أن عملية إصلاح مجلس الأمن لم تسفر عن أي نتائج على الرغم من تلك الجهود.

وتحث جنوب أفريقيا جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها وإظهار الإرادة السياسية اللازمة من أجل إعادة تنشيط المفاوضات لتحقيق الهدف المقرر المتمثل في إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، فإن جنوب أفريقيا تؤمن إيمانا راسخا بأن الأمر يتطلب الانخراط المستمر والمباشر والمُعزز والبناء من جانب جميع الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، نود أن نقترح ما يلي: أولا، ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى بدء مفاوضات مستندة إلى نص ووضع خريطة طريق ذات أطر زمنية واضحة وقابلة للتنفيذ من أجل المباشرة فورا في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ومن المهم التأكيد على أن ١٦٤ بلدا من أصل ١٩٣ في الأمم المتحدة تريد الشروع فورا في مفاوضات تستند إلى نص. ويمثل هذا العدد الهائل ما يزيد على ٨٠ في المائة من أعضاء المنظمة، ويشمل جميع المناطق في الأمم المتحدة والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض الأعضاء الدائمين الخمسة. ولا يمكن تجاهل هذه النقطة الحيوية.

ثانيا، لا توجد حاجة إلى إعادة تصميم عملية المفاوضات الحكومية الدولية. فالوثيقة المنقحة الحالية المتعلقة بالمفاوضات، والتي أُعدت خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، خطوة إيجابية يمكننا أن نبني عليها. ونرى أن الوثيقة المنقحة ليست مكتملة الأركان ولكنها تمثل خطوة تقربنا من الخطوة المنطقية التالية المتمثلة في إجراء مفاوضات تقوم على مبدأ التنازلات المتبادلة. وسترحب جنوب أفريقيا بإدراج توافق آراء إيزولويني على نحو دقيق في الوثيقة المنقحة، بما يتماشى مع التأييد الساحق الذي حظي به الموقف الأفريقي الموحد حتى الآن. كما أننا نؤيد بشدة توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة من أجل ضمان تمثيل جميع المناطق في المجلس على قدم المساواة.

ثالثا، إن إنهاء المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام في شهر حزيران/يونيه، كما حدث في الدورتين السابقتين، لن يشكل استخداما فعالا للوقت ولن يوفر فرصة كافية لإجراء مناقشة كاملة. كما أنه سيوجد الانطباع بأنه لا توجد ضرورة ملحة لهذه العملية البالغة الأهمية والطويلة الأمد. ولا تزال الغالبية العظمى من أعضاء منظمتنا تؤيد الرأي القائل بأن إصلاح المجلس قد طال انتظاره.

لذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد ويكرر دعوته العاجلة إلى الإصلاح السريع لمجلس الأمن. لقد تغير العالم وعمل المجلس بشكل ملحوظ على مدى السنوات الـ ٧٣ الماضية، بتركيز متزايد على التطورات في القارة الأفريقية. ولذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يزال من الغريب أن يظل أكثر من بليون شخص في قارتنا بدون صوت في فئة العضوية الدائمة في المجلس الذي يعد هيئة مركزية وعالمية تابعة للأمم المتحدة، ولا يمكن إيجاد مبررات لذلك. سيستمر التكوين الحالي القائم منذ أمد طويل لهذا الجهاز منذ بداية هذا النقاش منذ سنوات، في تقويض

الشرعية والمصداقية والمكانة الرفيعة التي نمنحها إياه، إذا فشلنا في تنفيذ الإصلاحات الضرورية المطلوبة على وجه السرعة.

ويمكن أن يعزى الجمود الحالي في المجلس تجاه العديد من المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعماله وفشله الصارخ في الاضطلاع بولايته، المتمثلة عملا بميثاق الأمم المتحدة، في صون السلام والأمن الدوليين، إلى حد كبير، إلى وضعه الحالي. ولهذا السبب، تدعو جنوب أفريقيا إلى اتخاذ خطوات عملية عاجلة خلال الدورة الثالثة والسبعين الحالية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي بالعمل معكم، سيدتي الرئيسة، والدول الأعضاء الأخرى لضمان نجاح هذه الدورة للمفاوضات الحكومية الدولية. ونكرر دعوتنا لهذه الدورة إلى الخروج بنتيجة عادلة وناجحة من أجل استعادة مصداقية وشرعية المجلس باعتباره أحد الأجهزة الهامة للأمم المتحدة.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة.

تؤيد اليابان تمام التأييد البيان الذي أدلى به السفير سيد أكبر الدين، الممثل الدائم للهند، بالنيابة عن مجموعة الأربعة. واسمحوا لي مع ذلك أن أبدي بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

يصادف هذا العام مرور عشر سنوات على شروعنا في المفاوضات الحكومية الدولية. لكن في ذلك الوقت، لم نشهد تقدما يذكر. ومن الضروري لمصداقية مجلس الأمن أن يجسد تكوينه حقائق القرن الحادي والعشرين. وكما قال رئيس الوزراء آبي خلال المناقشة العامة في شهر أيلول/سبتمبر،

”في ضوء عدم إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن، أصبحت أهمية الأمم المتحدة في عالم القرن الحادي والعشرين موضع شك بالفعل“ (A/73/PV.7، صفحة ٥٥).

وأود أن أركز على أربعة عناصر أساسية في ملاحظاتي اليوم.

أولا، تحيط اليابان علما بارتياح بتسليط رئيسة الجمعية العامة، الضوء على إعادة تنشيط الأمم المتحدة كبند أساسي في جدول أعمالها، وهو ما نفهمه، ويشمل إصلاح مجلس الأمن. ونرحب بتأكيد الرئيسة على هذه المسألة، ونطلب منها ممارسة قيادتها لتوجيهنا إلى الأمام في العام المقبل. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع الرئيسين المشاركين، اللذين عينتهما الرئيسة للتو، للإشراف على المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة.

ثانيا، نطلب بقوة أن يتم الاتفاق على الفور على موعد الشروع في المفاوضات المستندة إلى النصوص. وهذه خطوة طبيعية تالية لعملنا على مدى العقد الماضي. والتفاوض القائم على النص هو الطريقة التي نتخذ بها إجراءاتنا هنا في الأمم المتحدة، ونشعر بالقلق لأننا بعد عقد من المفاوضات الحكومية الدولية، ليس لدينا حتى نص نستند إليه في مفاوضاتنا، مما يضعف قدرتنا على المضي قدما. وقد أعرب أكثر من ١٦٠ بلدا عن دعمهم للمفاوضات القائمة على النص، ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء وفقا لذلك.

ثالثا، نعتقد أنه ينبغي لنا مواصلة العمل على الوثيقة التي كنا نصوغها في نهاية الدورة السابقة. كما نعيد تأكيد دعمنا لإسناد الآراء إلى أصحابها في النص. وسيمكّننا ذلك من أن نرى بوضوح من الذي قدم مقترحا، وبشكل خاص، سيضمن انعكاسًا دقيقًا وملائمًا للموقف الأفريقي المشترك في المفاوضات. ورأينا من جانبنا منذ أمد طويل أنه يتعين توسيع المجلس في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وهو رأي تتشاطره غالبية كبيرة من الأعضاء. وسوف يسمح لنا النص الذي يعكس بوضوح مواقف جميع الدول الأعضاء بالمشاركة في المناقشات التفاوضية التي ستكون ضرورية من أجل التوصل إلى اتفاق.

أخيرا، نعتقد أنه ينبغي استعراض عملية المفاوضات الحكومية الدولية الحالية. وإذا احتجنا إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ القرار، فإنه يمنح حق النقض في الواقع في العملية إلى عدد قليل من البلدان، ونعتقد أنه لا يمثل إرادة الأغلبية العظمى.

وهذه نقطة حاسمة فيما يخص إصلاح مجلس الأمن. وإذا أخفقنا في إحراز تقدم كبير خلال الدورة المقبلة، أخشى أن تكون شرعية عملية المفاوضات الحكومية الدولية وصلاحيتها موضع تساؤل. ومن الملح أن تكون دورة هذا العام مثمرة.

سنحتفل خلال عام ٢٠٢٠، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ومن مسؤوليتنا كدول أعضاء أن نحرز تقدما ملموسا بشأن إصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب. ولا يمكن أن نضمن استمرار محافظة المجلس على الشرعية التي يحتاجها لكي يؤدي دوره الحيوي بينما نمضي قدما، إلا من خلال إصلاحه.

أخيرا، لا بد لي من إضافة أنه من المؤسف الإدلاء ببيان لا أساس له عن اليابان قبل بضع دقائق في هذه القاعة. وذلك البيان لا صلة له بموضوع إصلاح مجلس الأمن.

السيد فرناندیث دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلت به السفيرة ماريا أنجيلا زابيا، الممثلة الدائمة لإيطاليا، بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، ونحن جزء منها.

أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة للسماح للأعضاء بإجراء حوار صريح بشأن التوسيع الحالي المهم لمجلس الأمن، وهي مسألة تؤثر على عمل الأمم المتحدة وتمثيلها ومصداقيتها. ويجب أن نتذكر أن الفلسفة التي تدفع منظمتنا هي ضرورة توجيه عملية اتخاذ القرارات الجماعية صوب أكبر أغلبية ممكنة، وليس نحو منح امتيازات لعدد قليل من الأعضاء.

ولهذا السبب، نعتقد أن منح مقاعد دائمة جديدة لديها حق النقض ليس هو السبيل لإضفاء طابع أكثر ديمقراطية وشمولية على مجلس الأمن. وهذا هو السبب في أن موقف كولومبيا التاريخي كان دائما يسترشد بالمبادئ الديمقراطية للشفافية والشمولية، كما ذكرت السفيرة زابيا. ولهذا السبب أيضا، ترى كولومبيا أن إجراء مناقشة بشأن الإصلاحات الديمقراطية والشاملة حقا يتطلب توافقا في الآراء على أوسع نطاق ممكن، إذا أريد لها النجاح.

ولهذا السبب ظلت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تقترح على الدوام انفتاحا لاستكشاف نقاط الالتقاء مع جميع الدول الأعضاء، التي لا يمكننا الوصول إليها إلا بإظهار المرونة بشكل مستمر.

وبالتأكيد، ليس لدي شك في أن مسألة حق النقض تشكل أحد العناصر الرئيسية التي حالت دون إحراز تقدم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية على مر السنين. فقد ظل بلدي، فيما يتعلق بتلك المسألة، على موقفه المبدئي منذ عام ١٩٤٥، الذي يتجذر بشكل راسخ في المساواة في السيادة بين الدول، وحق النقض يتعارض مع تلك الدعامة الأساسية.

ويسعى مقترحنا، مقترح الاتحاد من أجل توافق الآراء، في ذلك الصدد، إلى كفالة أن يكون المجلس تمثيليا بطريقة تعزز فعاليته. ونعتقد أن التناوب الإقليمي المبني على الانتخاب يشكل عنصرا أساسيا في تحقيق ذلك الهدف. وبتلك الطريقة، ستتمكن المجموعات الإقليمية، الممثلة تمثيلا ناقصا بشكل واضح، من الوصول إلى المجلس. فيجب أن تخصص مقاعد جديدة لمناطق مثل منطقتي، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من البلدان في مجموعة دول أوروبا الشرقية والبلدان العربية، ولكن أفريقيا بصفة خاصة، وهو ما من شأنه أن يمكنها من أن ترى مصالحها ممثلة تمثيلا مباشرا في المجلس.

إن توسيع مجلس الأمن يهدف إلى جعله أكثر تمثيلا – أي أن يكون هيئة قادرة على التصرف نيابة عن المجتمع الدولي تمشيا مع المبادئ التوجيهية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن الاحتجاج، من منظور رقمي بحت، بأن المجلس قد أصبح، بمرور الزمن، أقل تمثيلا لكامل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكذلك من الضروري أن تتاح لعدد أكبر من الدول الأعضاء المشاركة في المجلس بصفة منتظمة، وتتمثل أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف في زيادة عدد المقاعد المنتخبة، وهو تدبير من شأنه أيضا أن يجعل مجلس الأمن أكثر مسؤولية وأكثر خضوعا للمساءلة أمام المنظمة بأكملها. وإلا، فإننا سنرتكب خطأ تكوين مجلس أكثر استبعادا، عوضا عن المجلس الأكثر شمولا الذي نصبو إليه، في خضم وضع دولي يدعو جميع الدول إلى الاستجابة للمثل العالمية للسلام والأمن المستدامين، وحيث تكون جميع الجهات الفاعلة في المجلس خاضعة للمساءلة بصورة منتظمة أمام جميع الأعضاء.

ويمكن التعويل على بلدي، بما في ذلك شخصي، لإحراز تقدم في العمل على تحقيق ذلك المجلس.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تواصل هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونتطلع إلى التنسيق الوثيق بشأن المسائل الواقعة ضمن المسائل التي يتناولها الفريق أثناء المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثالثة والسبعين.

وكذلك نشكر القيادة المنتهية ولايتها، السفيرة نسيبة والسفير إمنادزه، على قيادتهما. فقد أسفرت جهودهما عن إحدى الوثائق الأساسية للمفاوضات الحكومية الدولية من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة – الورقة بشأن العناصر المنقحة ذات القواسم المشتركة والمسائل التي سيستمر النظر فيها – التي بلورت المجالات التي تتطلب زيادة في التركيز في السنة المقبلة. وقد كانت المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء كذلك بالغة الأهمية لتحديد أفضل طريقة ينبغي أن تنتهجها المفاوضات الحكومية الدولية في السنة المقبلة.

ونتطلع، في الدورة المقبلة، إلى معالجة هذا الموضوع المتمثل – على النحو الذي بينه الرئيسان المشاركان – في التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد عضويته والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وقد كنا واضحين جدا أن الولايات المتحدة تتعامل مع تلك المفاوضات، مع وضعها أربعة أهداف أساسية في الاعتبار.

أولا، نؤيد توسعا معتدلا في عضوية المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وينبغي أن يأخذ النظر في أي عضوية دائمة جديدة في الاعتبار قدرة الدول المرشحة ورغبتها في الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين. كما يجب أن يأخذ في الحسبان استعدادها لممارسة المسؤوليات التي تأتي مع العضوية في مجلس الأمن. وذلك يشمل تعزيز المسؤولية المالية كذلك.

ثانيا، تعارض الولايات المتحدة أي تغيير لحق النقض. فأي توسيع أو تغيير لحق النقض يشكل خطا أحمر للولايات المتحدة.

ثالثا، تبقى الولايات المتحدة منفتحة لأي شكل من أشكال التفاوض في إطار المفاوضات الحكومية الدولية – سواء كانت مستندة إلى نص أو غير ذلك – ما دام ذلك النموذج يتيح توافقا واسع النطاق في الآراء. فالاتفاق الواسع في المفاوضات الحكومية الدولية هو السبيل الوحيد لنجاح الإصلاح في نهاية المطاف.

وأخيرا، نحن نسعى إلى مجلس أمن يتسم بالفعالية والكفاءة. وستدعم الولايات المتحدة فقط تلك الإصلاحات التي تحسن فعالية وكفاءة المجلس وتعزز ولاية المجلس الأساسية المتمثلة في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وما زلنا ملتزمين بعملية تحقق الإصلاحات الصحيحة، بدلا من جدول زمني ثابت لهذه الإصلاحات.

وتظل الولايات المتحدة تلتزم بالتوصل إلى الحل الشامل الذي يمكن أن يؤمن أوسع دعم من الدول الأعضاء. ولا ينبغي للمجلس المحدث أن يكون فقط ممثلا للقرن الحادي والعشرين، فعليه أن يكون قادرا على الاستجابة للتحديات الجديدة، وأن يكون في وضع جيد للوفاء بولايته فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ويمكن لتوسيع مدروس بعناية لمجلس الأمن، بالاقتران مع الإصلاحات المناسبة الأخرى، أن يساعد على الحفاظ على فعاليته في الأجل الطويل.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. ترحب الصين بتعيين الرئيسة السفيرة لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسفير كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إننا نؤمن أن الرئيسان المشاركان سيضطلعان بمسؤولياتهما وفقا للولاية المنوطة بهما. وستدعم الصين الرئيسين المشاركين بنشاط في أداء عملهما.

لقد أجرت الدول الأعضاء، خلال المفاوضات التي أجريت في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، مناقشات صريحة ومتأنية ومتعمقة بشأن جميع مجموعات المسائل الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، فضلا عن الترابط بينها. وتم تحقيق فهم متبادل أفضل، وهو أمر ضروري من أجل التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. وتقدر الصين تلك الحقيقة، والصين ممتنة للرئيسين المشاركين السابقين، الممثلين الدائمين لكل من الإمارات العربية المتحدة وجورجيا، على جهودهما.

إن إصلاح مجلس الأمن يشمل المصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء ولتطور الأمم المتحدة في الأجل الطويل. وهو يتعلق بمستقبل النظام العالمي للأمن الجماعي ويشكل عنصرا هاما في إصلاح نظام الحوكمة العالمية. والصين تدعم إصلاحا معقولا وضروريا لمجلس الأمن. وما زلنا نعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز تمثيل البلدان النامية وصوتها، لا سيما البلدان الأفريقية.

وينبغي للإصلاح أن يمكن المزيد من الدول الأعضاء – ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة – من الاضطلاع بدور أكبر في عملية صنع القرار في المجلس والاضطلاع بدور أكبر. إن الطريقة الوحيدة المجدية لتحقيق الإصلاح هي اتباع القرار ٥٥٧/٦٢ وتوافق آراء الدول الأعضاء، علاوة على البحث عن أكثر الصفقات مقبولية على نطاق واسع التي تقدم حلا لمجموعات المسائل الخمس من خلال مشاورات واسعة النطاق وديمقراطية في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تقودها الدول الأعضاء.

إن المحاولات الرامية إلى تحديد جدول زمني مصطنع، يهدف إلى التعجيل باعتماد مقترحات الإصلاح غير المعدة إعدادا كافيا أو إلى البدء اعتباطيا في مفاوضات مستندة إلى النصوص عندما تكون الظروف مبكرة، بدلا من المضي قدما بعملية الإصلاح، لا تعمل إلا على تقويض الوحدة، بينما تخفق في معالجة التمثيل الناقص للبلدان النامية في مجلس الأمن.

إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية منتدى هام تتبادل فيه الدول الأعضاء الآراء وتتوصل فيه إلى قدر أكبر من التفاهم المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن. وهو قناة اتصال تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول. وبينما لا تزال هناك اختلافات شديدة بشأن مسألة الإصلاح، ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء تبادل الآراء على نحو صريح وشامل ومتعمق من أجل تحسين فهم مواقف بعضنا البعض. وتتوقع الصين أن تبقى المفاوضات الحكومية الدولية عملية تقودها الدول الأعضاء بهدف البحث عن أوسع توافق ممكن في الآراء يلبي المصالح المشتركة للجميع. وستعمل الصين مع جميع الأطراف الأخرى وستواصل الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في سبيل تحقيق تلك الغاية.

السيد آل خليفة (قطر): السيدة الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، ونجدد دعمنا لجهود الرئاسة المشتركة لمفاوضات الدولية لإصلاح مجلس الأمن. وتضم دولة قطر صوتها إلى بيان المجموعة العربية.

تمثل التحديات المتزايدة التي تواجه الأسرة الدولية في مجال السلم والأمن الدوليين دافعا للدول الأعضاء للمضي قدما في المفاوضات لإصلاح مجلس الأمن، وللتوصل إلى إصلاح شامل وجوهري، وبما يجعله أكثر قدرة على التعامل مع تلك التحديات. فعلى الرغم من أن عملية المفاوضات لإصلاح المجلس استغرقت سنوات طويلة، وتعقيد المسائل المطروحة في المفاوضات، فإن الشوط الذي قطعته المفاوضات وتحديد بعض عناصر التقارب بفضل إرادة الجميع تدعونا لتكثيف جهودنا وإظهار المزيد من المرونة في عملية الإصلاح، وبما يجعل الأمم المتحدة أكثر قوة وفاعلية.

لقد كانت عملية إصلاح مجلس الأمن ولا تزال موضوعا هاما لمصداقية الأمم المتحدة، وأداء وظائفها على النحو الذي ينشده ميثاق الأمم المتحدة، وجعلها أكثر تمثيلا وفعالية وشفافية. ومن هنا، فإن نجاح عملية الإصلاح توجب التمسك بمرجعيات تلك العملية، ولا سيما الترابط بين جميع الموضوعات التفاوضية الرئيسية، وتمتعها بعناصر مشتركة وفقاً لما تضمنه مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي تم اعتماده بتوافق الآراء. وبالتالي، فإن أية محاولة لإصلاح مجلس الأمن لن يُكتب لها النجاح إن اقتصرت على جانب واحد وتجاهلت العناصر الأخرى.

ووفقا لهذا المنظور، فإن دولة قطر تدعم الإصلاح الشامل الذي يجعل مجلس الأمن أكثر شمولا وديمقراطية وتمثيلا لجميع المناطق، وأن يعكس الإصلاح الحقائق الجيوسياسية السائدة في عالم اليوم، والتي تم التأكيد عليها على نطاق واسع خلال عملية المفاوضات، بما في ذلك إعطاء الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصا أكبر في المجلس الموسع، حيث أن هذه الإصلاحات ستعزز المساءلة والشفافية وشرعية وفعالية المجلس.

كما تجدد دولة قطر بأن أي إصلاح للمجلس ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس وآلية صنع القرار. وعليه، فإن التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، من خلال الاجتماعات التفاعلية غير الرسمية، يساهم في تعزيز كفاءة المجلس وشفافيته.

وتعيد دولة قطر التأكيد على أن مسألة حق النقض ”الفيتو“ هي مسألة محورية في عملية إصلاح المجلس، حيث أكدت التجربة أن تقييد أو الامتناع عن استخدامه عند وقوع الجرائم الجسيمة كجرائم الحرب أو جرائم الإبادة أو التطهير العرقي يساعد منع وقوع هذه الجرائم.

كما نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة بشأن المسائل التي تخص صون السلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة ١١ من الميثاق، بما فيها تقديم التوصيات لمجلس الأمن. ومن هنا، فإن العلاقة التكاملية بين مجلس الأمن والجمعية العامة هي مسألة حيوية وبالغة الأهمية لإضفاء التوازن على عمل الأمم المتحدة.

واتساقا مع هذا المنهج الذي شدد عليه ميثاق الأمم المتحدة، فإن الالتزام بالأهداف المنشودة من عملية الإصلاح يوجب أولاً الالتزام بمقاصد وأهداف الأمم المتحدة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن أي انتهاك للميثاق والقانون الدولي يُضعف دور الأمم المتحدة، وينال من مصداقية أجهزتها، ويؤثر على الجهود الدولية الرامية لتعزيز آليات صون السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإن تهديد سيادة الدول والتلويح بالتدخل العسكري واستخدام القوة ضد الدول يُمثل تحدياً لولاية مجلس الأمن وللمجتمع الدولي، ويُشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وختاما، سيدتي الرئيسة، فإن دولة قطر ستواصل التزامها بآليات التعاون الدولي، والمشاركة الإيجابية في المفاوضات الحكومية لإصلاح مجلس الأمن، بهدف الوصول إلى مجلس يتسم بالفعالية وخاضع للمساءلة، ويكون قادراً على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لصون السلم والأمن الدوليين.

السيدة رودريغيث كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يغتنم الوفد الكوبي هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي اضطلع به سفيرا الإمارات العربية المتحدة وجورجيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والسبعين، ونهنئ الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ على تولي تلك المسؤولية خلال الدورة الحالية.

وخلال النصف الأول من السنة، عُقد ما مجموعه خمس مشاورات في إطار هذه العملية، التي اعتُمد في اختتامها ،بالإجماع، المقرر الشفوي لرئيس الجمعية العامة الذي يجدد ولاية العملية من أجل مواصلة تلك المفاوضات في الدورة الثالثة والسبعين. وخلال المشاورات، لم تكن الاختلافات العميقة بين الوفود واضحة بشأن المسائل المتعلقة بالمجموعات المواضيعية الخمس فحسب، بل أيضا بشأن مسار العمل في المفاوضات.

وفي هذا السياق، تؤكد كوبا مجددا أننا لن نتمكن من تحديد مسار نحو توافق في الآراء بشأن هذا الإصلاح إلا من خلال المناقشات والمفاوضات، ضمن أطر زمنية محددة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن نحلل تحليلا شاملا، وليس بشكل منفصل، المجموعات المواضيعية الخمس بشأن إصلاح المجلس، وهي فئتي العضوية، والتمثيل الإقليمي، وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمله، ومسألة حق النقض، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

والمعلومات المستكملة في ورقة القواسم المشتركة والمسائل التي يتعين مواصلة النظر فيها تبين بوضوح أنه لا يزال يتعين إجراء العديد من المشاورات من أجل تضييق الفجوات بين مختلف المواقف. ونؤكد من جديد الدور الأساسي للجمعية العامة في إصلاح مجلس الأمن. وبناء على ذلك، فإن اقتراحات جميع الدول الأعضاء يجب الاستماع إليها وتحليلها وإدراجها في الوثيقة الأساسية للعملية.

وقد أثبت هذا الاجتماع أهمية القيام بإصلاح حقيقي لمجلس الأمن سيحوله إلى هيئة فعالة وشفافة وتمثيلية. ومن بين العناصر الأساسية لإصلاح مجلس الأمن تغيير أساليب عمله. وعلى الرغم مما اعتُمد من وثائق بهدف تحسين هذه الأساليب، بما في ذلك المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)، لا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهود في البحث عن الصيغ الفعالة التي تكفل المشاركة الحقيقية للدول الأعضاء في عمل المجلس وصنع قراراته.

وكثيرا ما اتخذت تدابير لا تأخذ في الاعتبار آراء جميع أعضاء هذه الهيئة، بل في بعض الأحيان، لا تراعي آراء جميع أعضائه الدائمين.

والافتقار إلى الشفافية والممارسات الإقصائية من السمات الثابتة لديناميات عمل المجلس. ولا بد لمجلس الأمن من تعديل وظائفه بما يتواءم مع الولاية المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة واحترام دور الجمعية العامة وسلطتها ومهامها.

ونحن نتشاطر القلق إزاء تزايد نزوع مجلس الأمن إلى النظر في قضايا وتولي مهام خارج نطاق اختصاصه، مغتصبا على نحو متزايد الدور الموكل بموجب الميثاق إلى الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة. ويجب أن يتوقف هذا التوجه على الفور. وفي كثير من الأحيان، وحتى قبل الأوان، يتصدى المجلس لمسائل لا تشكل بالضرورة تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، بل إنه يستدعي الفصل السابع من الميثاق لهذا الغرض.

ووفقا للولاية المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يركز اهتمامه تحديدا على معالجة المشاكل الأكثر إلحاحا التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وكما ورد في الميثاق، لا ينبغي التذرع بالفصل السابع من الميثاق إلا كملاذ أخير. كما أن تطبيق سياسة الكيل بمكيالين والتلاعب السياسي في تحليل بعض القضايا قيد نظر المجلس يشكل أيضا شاغلا يتشاطره العديد من الوفود. ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، تقر الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عنها في الاضطلاع بمهامه. وبالتالي، فإن عمل المجلس هو المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يجب ضمان مشاركتها الحقيقية في صنع القرار في عمل تلك الهيئة.

ونحن نعترض على الأجندات والمصالح الوطنية التي تُفرض باعتبارها قضايا تستوجب اهتمام المجلس بذرائع كاذبة بأن ثمة تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومن الضروري زيادة عدد الجلسات العلنية التي يعقدها المجلس. وينبغي أن تكون الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية هي الاستثناء وليس القاعدة. وبغية زيادة الشفافية ومستوى المساءلة، ينبغي اعتماد نص نهائي يتضمن النظام الداخلي النهائي لمجلس الأمن. فلا يعقل أن يبقى النظام الداخلي للمجلس مؤقتا لأكثر من ٧٠ عاما. وينبغي أن تكون التقارير السنوية التي يتعين على المجلس أن يقدمها إلى الجمعية العامة ذات طابع تحليلي حقا، ويجب أن تقيم الأداء بشكل كاف.

إن مسألة حق النقض ترتبط ارتباطا وثيقا بأساليب عمل المجلس، ولا سيما آلية صنع القرار. وحق النقض امتياز عفا عليه الزمن ومنافٍ للديمقراطية ويجب إبطاله. وفيما يتعلق بعضوية المجلس، تؤكد كوبا مجددا أنها تؤيد توسيع تلك الهيئة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. والهدف الرئيسي لتوسيع عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يتمثل في تصحيح التمثيل المنقوص للبلدان النامية. ولذلك، ينبغي أن تتوافق الزيادة الرئيسية في العضوية مع الزيادة في عدد البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وما لم يتم توسيع فئة العضوية الدائمة واقتصرت الزيادة على عدد المقاعد غير الدائمة، فإن الفجوة القائمة بين العضوية الدائمة وغير الدائمة ستزداد اتساعا. مما يزيد من التمثيل غير المتناسب للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المجلس، ونتيجة لذلك، سيغدو المجلس أقل تمثيلا وبالتالي أقل شرعية وفعالية.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تطلعنا إلى مجلس أمن تمثيلي وديمقراطي يتسم بالشفافية والكفاءة، حيث تؤخذ آراء جميع الدول الأعضاء في المنظمة في الاعتبار، وفقا لولاية الميثاق ومختلف حقائق عالمنا الحالي. ولهذا الغرض، يمكن للمنظمة أن تعول على دعم كوبا الكامل.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الممثلَين الدائمَين للإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ، على التوالي، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به سفير إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

في خطابكم الافتتاحي، سيدتي الرئيسة، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، تذرعتم بمبدأ الأنديز ”مينغا“ – أي تضافر صفوف المجتمع الدولي – لمعالجة التحديات المعقدة والمترابطة التي نواجهها جميعا اليوم (انظر A/73/PV.6). واستمعنا أيضا إلى دعوة حماسية على قدم المساواة تطالب قادة العالم بالعمل الجماعي خلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة.

وهذا الالتزام الراسخ بالتعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة هو جوهر تعددية الأطراف ذاته، فهي

رؤية تضفي روح المرونة والتوافق من أجل تحقيق الصالح العام وتعارض النهج الأحادية التي تسعى إلى تحقيق مصالح ضيقة وأنانية. والأمم المتحدة، باعتبارها أساس النظام الدولي القائم على القواعد، من الضروري أن تظل مشبعة تماما بتلك المثل العليا وأن تظل منظمة لا تتصرف نيابة عن الدول الأعضاء فحسب، بل بالأحرى تعمل من أجلها؛ منظمة لا تجسد روح عصرنا فحسب، بل تجسد تلك القيم أيضا.

إن الواقع المعاصر هو واقع ديمقراطي. لذلك، فإن الأمم المتحدة ذات المصداقية هي أمم متحدة تمثيلية تعكس مصالح وآراء الدول الأعضاء كافة – الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وهذه أيضا نقطة انطلاق لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، وهي أيضا مبدأ توجيهي لبلدي ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء في السعي إلى مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة ويتسم بالشفافية والفعالية. وبالنسبة لنا، فإن عملية الإصلاح ليست غاية في حد ذاتها؛ بل هي تعبير حقيقي عن التزامنا بأساسيات تعددية الأطراف أيضا.

ولأن عشر سنوات قد انقضت منذ إنشاء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، سيكون من المناسب التفكير في التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالأهداف التي حددناها لأنفسنا، أي مجلس ديمقراطي وتمثيلي يتوافق مع المشهد العالمي الدائم الحراك والتغير المحيط به. ومن الواضح أنه رغم توافق الآراء حول توسيع فئة العضوية غير الدائمة، لا تزال التساؤلات والانقسامات الأساسية تنصب على مدى ضرورة أو استصواب توسيع فئة العضوية الدائمة. وأسباب ذلك في غاية الوضوح. فالديمومة الجديدة تعتبر محاكاة للديمومة القديمة ليس إلا، لأنها تسعى إلى معالجة الاختلالات المتأصلة في المجلس، النابعة من العضوية الدائمة وحق النقض، بتعزيزهما عوضا عن إصلاحهما.

كما أنها تقوض الطابع الديمقراطي والتمثيلي لعملية الإصلاح، لأنها تنكر على العضوية الأوسع حقها الديمقراطي في محاسبة أعضاء المجلس في بيئة لم يكن فيها ثلث الأعضاء تقريبا أعضاء في المجلس على الإطلاق. علاوة على ذلك، فإن التوسع في الفئة الدائمة على حساب الأعضاء غير الدائمين سيقلل كثيرا احتمالات انتخاب العديد من الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، لعضوية المجلس في أي وقت. وأولئك الذين يبنون مطالبتهم بمقاعد دائمة على ضرورة معالجة الحقائق المعاصرة يقدمون في الواقع حلولا ثابتة لحالات عابرة. ومسألة حق النقض نتيجة فرعية أخرى للديمومة. وإذا كان المجلس لا يمكنه التوفيق بين مصالح الأعضاء الخمسة الدائمين، كيف سيتعامل مع مصالح عضوية دائمة أكبر ويظل فعالا؟

وحتى يحرز تقدم فعلا، يجب علينا فضح المغالطة القائلة إن توسيع فئة العضوية الدائمة أمر أساسي لإصلاح مجلس الأمن.

إن عمل المجلس وفعاليته لا علاقة لهما بتكوينه ولا بالأعضاء الدائمين فيه. وكما يبيّن السجل التاريخي، فإن الدول الأعضاء غير الدائمين هي التي عادة ما تضطلع بدور رائد في تحقيق مزيد من الشمول والشفافية في عمل المجلس، ولا سيما في إطار نظامه الداخلي المؤقت. وبالمثل، فإن في الفئة غير الدائمة من العضوية يمكن معالجة عجز المجلس في أن يكون أكثر تمثيلا.

ومن شأن حل يوفر مزيدا من المقاعد لجميع المناطق أن يتيح فرصة أفضل لجميع الدول الأعضاء للعمل في المجلس، بما في ذلك المجموعات عبر الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك السبب تقترح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء زيادة كبيرة في عدد المقاعد المنتخبة لجميع المجموعات الإقليمية، وخاصة بالنسبة لأفريقيا. وهي تأخذ في الاعتبار أيضا رفضنا لإنشاء مقاعد دائمة جديدة. ولا شك أن إنشاء سلسلة جديدة من الامتيازات الموروثة سيهدد معايير الديمقراطية والمساءلة والشفافية في المجلس، عوضا عن تعزيزها.

والمطلوب الآن، لأجل المضي بعملية الإصلاح قدما، هو تحديد نقاط التقارب بيننا والبناء على أرضية مشتركة كهذه.

ويتطلب إيجاد تلك الأرضية المشتركة المرونة والتسوية من جانب جميع الأطراف. وفي نهاية المطاف، فليس ثمة حلول سريعة بوسعها أن تحل محل ضرورة التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء أو تغني عنه. وسيظل إحراز التقدم هدفا بعيد المنال ما لم نكن على استعداد لبذل جهد إضافي على ذلك الطريق. ولم تكتف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بالالتزام بهذه المثل العليا فحسب، بل ستواصل الاسترشاد بها في انخراطها في الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة وتأخذ في الاعتبار مواقف جميع الدول الأعضاء. وما دون ذلك لا يمكن أن يكون إصلاحا. وفي نهاية المطاف، فإن العبء الناجم عن مجلس موسع ومترهِّل ويفتقر إلى الكفاءة سيكون آخر نتيجة يسعى إلى تحقيقها المجتمع الدولي أو يبدي استعدادا لدعمها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.